الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الموسومة ب :

تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطلبة :

* بودالي مختار

*نصر الله محمد

تحت إشراف الأستاذ :

* هاشمي طيب

السنـــــة الجامعيـــــة

2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن و خلق الإنسان، و علمه البيان و أسلم على أفصح الخلق لسانا، و أحسنهم بيانا، و على آله و صحبه إقرارا، و عرفانا.

قال عزَ و جلَ:

﴿الرَّحْمَنُ ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾

سورة الرحمن، الآيات ﴿1-4﴾

و ما ورد على لسان موسى عليه السلام، قوله تعالى.

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿25﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿26﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴿27﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿28﴾

سورة طه الآيات ﴿25-28﴾

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على خير المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة

و أزكى التسليم

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الرحمن "**قل رب إرحمهما كما ربياني صغيرا** "

إلى الروح الطاهرة التي غادرتنا لتسكن زرقة السماء أبي الغالي رحمه الله و أسكنه فسيح

جنانه

إلى من ركع العطاء أمام قدميها و أعطتنا من دمها و روحها و عمرها حبا و تضحيا و دفعا

لغد أجمل .... إلى الغالية التي نرى الأمل من عينيها ..... إلى أغلى و أعظم أم .... " أمي

حبيبتي "

إلى كل من صدق فيه القول : "كاد المعلم أن يكون رسولا"

إلى أستاذي المشرف "هاشمي طيب" قمة العطاء العلمي و الأخلاقي .

إلى إخوتي و أخواتي " رمز المحبة و العطاء "

إلى كل أفراد العائلة و الأقارب حفظهم الله

إلى كل أصدقائي و زملائي و أحبائي و إلى كل من ذكره قلبي و لم يذكره قلمي.

مختار

إهداء

الحمد الله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أله و من وفى أما بعد : الحمد الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما نورا لدربي .

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال.... من إخوة و أخوات

إلى كل الزملاء و الزميلات في المشوار الدراسي

إلى أصحاب الفضل و العطاء الأساتذة الذي ساعدونا في هذا النجاح و في المشوار الدراسي

إلى أستاذ المشرف "هاشمي طيب" الذي ساعدنا في إنجاز بحثنا له جزيل الشكر على كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة

إلى كل من أكن له محبة خاصة ....

إلى كل الأحباب و الأصدقاء

إلى كل من قاسمني عناء هذا البحث...

إلى من إحتواهم قلبي..... إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

محمد

ملخص

يُنظر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها مفهوم جديد في الاقتصادات الحديثة ، خاصة في السنوات الأخيرة حيث أثارت اهتمامًا كبيرًا ، خاصة في البلدان النامية مثل الجزائر. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي شريان الاقتصاد الوطني ، فهي تمثل الغالبية العظمى من الطاقة الصناعية في معظم البلدان ، وقد تطورت هذه المؤسسات وشهدت تحولات ، في ضوء التحولات الاقتصادية ، أي التحول من التحول الكامل. – ادخل الاقتصاد الى السوق بدلا من اقتصاد الدولة. حيث أولت الجزائر هذا النوع اهتماما كبيرا بإعطائه مفهوم ، من خلال تنظيم القوانين المتعلقة به وإنشاء هيئات لدعمه وإعطائه دينامية أكثر من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة– حجم المشاريع بالنسبة إلى الدخل المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية

summary

Small and medium-sized enterprises are seen as a new concept in modern economies, especially in recent years where they have aroused great interest, especially in developing countries like Algeria. Small and medium-sized enterprises are the artery of the national economy, as they represent the overwhelming majority of industrial energy in most countries. These institutions have developed and undergone transformations, given the economic transformations, it that is, the shift from a full-fledged economy to the market instead of the state economy. Where Algeria has paid great attention to this type by giving it a concept, by regulating the laws relating to it and by setting up bodies to support it and give it more momentum in order to advance the national economy through the contribution of small and medium-sized enterprises to gross domestic product income, job creation and promotion of development.

الفهرس

المقدمة العامة

❖ **الفصل الأول** :عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد.....

المبحث الاول: مدخل الى الموسسات الصغيرة و المتوسطة.....01

المطلب الأول: نشأة و مراحل تطور الموسسات في الجزائر 01

المطلب الثاني:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 04

المبحث الثاني: تقنيات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 09

المطلب الاول:تصنيف على أساس تنظيم العمل 09

المطلب الثاني:تصنيف حسب طبيعة التوجه 10

المطلب الثالث:اهم خصائص مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....10

المبحث الثالث: دور و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التنمية و الانعاش الاقتصادي.....11

المطلب الاول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11

المطلب الثالي: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

خلاصة الفصل.....17

❖ **الفصل الثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مقدمة فصل الثاني: 19

المبحث الأول: إجراءات و عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....20

المطلب الاول:إجراءات الدولة الجزائرية في تدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....29

المبحث الثاني: معوقات و عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....32

المطلب الاول: المعوقات البيئية 32
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....39
المبحث الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....47
المطلب الاول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....47
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني 60
خلاصة الفصل: 72
خاتمة عامة

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري .	08
02	توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان .	15
03	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط المجمعة .	23
04	وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط .	26
05	توزيع الضمانات حسب قطاع النشاط .	28
06	توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة و السنة .	58
07	توزيع التقارير التشخيصية الواردة وفق لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	59
08	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في PIB في القطاعات المختلفة .	61
09	عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	62
10	حركية المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة 2009 .	63
11	توزيع عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط .	65
12	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	66
13	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الجهات .	68
14	أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول لسنة 2009 .	70
15	مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية .	71

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجتمعة .	24
02	أهداف برنامج التأهيل .	52
03	توزيع المؤسسات حسب الجهات .	63

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يشهد المجال الاقتصادي العالمي اليوم مجموعة من التطورات الواسعة و التحولات و التغيرات الجذرية ، خاصة في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية من جهة و التكتلات السياسية من جهة أخرى و على هذا النحو قامت السلطات الحكومة بتشجيع جميع المشاريع الاستثمارية و ذلك بالقيام بالدعم الشامل خاصة بعد إفلاس المؤسسات العمومية حيث آلت إلى مفهوم جديد أو أسلوب جديد و هو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي من شأنها هذه الأخيرة تحقيق النمو الاقتصادي و دفع عجلة التنمية و لو نسبيا .

انساقت دولة الجزائر إلى مشاكل اقتصادية أوقعتها في الو اضطرابات مختلفة و من بينها الأزمات المتتالية ، المديونية الخارجية و التبعية الاقتصادية ... و انتهت في نهاية المطاف إلى إبرام عقود مع منظمات دولية و ذلك لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الاستغلال الأمثل للموارد ، و في الوقت الذي استجاب فيه المحيط الداخلي أدى إلى فرض مفاهيم المنتج الاقتصادي و حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية التي تنادي بالاقتصاد . نتج عن إثرها في مطلع التسعينات إنشاء وزارة جديدة عرفت بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتحديد في جويلية 1993 . هذا النسق الذي أعطى مجالا واسعا في تعزيز السبل الاقتصادية التي من شأنها تضمن البقاء و الاستمرارية و الريادة سواء ما تعلق الأمر داخليا أو خارجيا ، و على هذا البيان المتمثل في تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و الكبيرة يمكن طرح الإشكالية التالية : كيف يمكن تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

و تتجزأ هذه الاشكالية الى الاسئلة الفرعية التالية :

1. ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هو دورها ؟
2. على اي معيار تقاس به كفاءة المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
3. كيف يمكن اعطاء تقييم شامل حول هذه المؤسسات ؟

الى اي مدى يمكن ان تساهمه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية و الاستمرار و التوسع و البقاء ؟

الفرضيات :

1. تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة كفيلة لتحقيق التنمية

2. البرامج و القوانين داعمة في القطاع الإقتصادي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث:

يهدف بحثنا الى :

. محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إبراز مجموعة من النقاط في المجال الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. مدى كفاءة و فعالية هذه المؤسسات في تحقيق الدور الاقتصادي في مختلف مصادره .

إظهار و ابراز اهمية دور هذه المؤسسات و محاولة ايجاد حلول لبعض المشاكل و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. تهيئة المناخ اللازم و ذلك بتوفير الكفاءات الفنية و الاستثمارية و ذلك لتطوير هذا القطاع و فهم متطلباته .

سبب اختيار الموضوع:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصدد الكثير و اشغال الشاغلين في هذا القطاع . حيث تبرز ما يلي:

. تحقيق التكامل الاقتصادي و توفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل

. رد الاعتبار لهيبة المؤسسة خاصة تلك التي واجهت الافلاس في الاونة الاخيرة.

. التطلع الى امضاء و ابرام العقود مع المنظمات العالمية طبعا .

الفصل الأول : عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل الاول:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الحديثة، فهي بمثابة القوة المحركة للاقتصاد ، و قد شهدت السنوات الاخيرة تزايد الادراك للكثير من البلدان، باختلاف درجة النمو فيها لان الصناعات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع الانتاج و توزيعه في تحقيق الاهداف الاساسية ، و من الواضح ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقة الصناعية في اغلب البلدان سواء من حيث عدد المؤسسات او من ناحية العمالة .

و لقد تطورت هذه المؤسسات و عرفت تحولات عميقة و ذلك من منتصف الثمانينات و كان ذلك من خلال التحول الى اقتصاد كامل على السوق بدلا من اقتصاد الدولة . ولقد تطرقنا من خلال هذا الفصل الى اعطاء نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نشأتها و مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : مدخل حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا ان مفهومها لا يزال

يختلف بين الدول حيث تعددت مفاهيمها و تعريفاتها و التي انطوت على اكثر من تعريف لان التعريف يمس عدة معايير و محاور على اساسها يبنى التعريف.

المطلب الاول: نشأة و مراحل تطور المؤسسة في الجزائر

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة بعد الاستقلال

بحيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بالدرجة الاولى ثم بالدرجة الثانية على اساس الزراعة .

و تطور هذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال بمرحلتين اساسيتين :

المرحلة الاولى 1962.1982

تخص هذه الفترة ما بين 1962 الى غاية 1982 بحيث تميز الاقتصاد الوطني بالاقتصاد المخطط من النوع الاشتراكي و اعطت الحكومة الاهمية الكبرى الى المشاريع الثقيلة و المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم و خاصة في الصناعة و على سبيل المثال : **سونكوم** و في هذا الاطار للمحيط الاقتصادي الثقيل تهمشت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم فالقطاع الخاص او المؤسسات الخاصة كانت تمثل الا المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة او الحرفية .

و تاسست في هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة حيث هذه

الاخيرة عرفت مجموعة من القيود اهمها:

. قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون دج في حالة انشاء شركة ذات مسؤولية محدودة او شركة ذات اسهم و 10 مليون دج في حالة انشاء مؤسسات فردية او ذات اسم جماعي .

الصوبة في تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر .

المرحلة الثانية 1982.2002

ان ثورة الاقتصاد العالمي و عولمة الاعمال و انخراط الدول في اقتصاد

السوق اعاد النظر في الاطار القانوني و الاداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم و المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم بحيث مرت بمراحل عدة و هي كالتالي :

.1982: خلف اطار قانوني جديد بقانون رقم 11.82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص .

.1983: إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة و التنسيق للاستثمار الخاص .

.1987: فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة .

.1988: الاصلاح الاقتصادي و الدخول الى اقتصاد السوق قانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.

.1991: مرسوم تنفيذي رقم 37.91 المؤرخ في 19 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية .

.1993: مرسوم تنفيذي رقم 12.93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات و خلق مكتب وحيدAPSI على المستوى الوطني و الذي سمي بوكالة الترقية و دعم الاستثمارات في سنة 1994

.1994: اختبار الاطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية .

.1995:إصدار قانون الخوصصة .

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار و هذا في جوان 2001 الذي نص على :

. انشاء مجلس وطني للاستثمارات .

. إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة .

اخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية و المساواة ما بين المستثمرين الوطنيين و الاجانب و كذلك تحديد اجال لدراسة الملف القرض ب60 يوما.

ففي 12 ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 18.01 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هدفه كان :

. تشجيع ظهور مؤسسات جديدة .

. رفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الانتاجي.

. تشجيع الابداع و الابتكار .

تشجيع عملية التصدير للمنتوجات و الخدمات .

تسهيل توسيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك و التي خصصت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لعملية تجديد التجهيزات و التوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي :

860 مليون دج لقانون المالية المتمم لسنة .2001

150 مليون دج من قانون مالية لسنة 2002

و كذلك تسهيل تمويل المشاريع الاجنبية .

و من جهة اخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية و الاحصائية و ذلك لحيز التنفيذ لمركز الدراسات و الابحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي برمج افتتاحه منذ 1998 . (ضحاك نجية : في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006)

2003 : المراسيم المتعلقة بالمشاتل و مراكز التسهيل .

2004:المراسيم الرئاسية و التنفيذية في اطار دعم الألية الجديدة .

2009/2005 : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: صعوبة تحديد التعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن إعطاء مفهوم موحد بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاخرى ينطوي تحت عوامل منها :

العوامل الإقتصادية : و تضم ما يلي :

. إختلاف مستويات النمو :

و يمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج و التي تميز الاقتصاد الدولي ، و إختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو ألمانيا تعتبر كبيرة في بلد سائر في طريق النمو كالجزائر أو سوريا مثلا ، كما يمكن أن نسميه مؤسسة صغيرة و متوسطة اليوم ، قد تصبح مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة . (رابح خوني .2003 ص 6).

. تنوع الأنشطة الإقتصادية :

إن تنوع الأنشطة الإقتصادية يغير من أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لاخر فالمؤسسات الصناعية هي غير المؤسسات التجارية و تختلف أيضا لاختلاف العمالة و رأس المال .

فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة و متخصصة ، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسة الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد عكس المؤسسات التجارية التي لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد و هذا من بين صعوبات تحديد التعريف (رابح خوني : نفس المرجع السابق ص 7.)

إختلاف فروع النشاط الإقتصادي :

تختلف فروع النشاط الإقتصادي و تنوع إلى تجارة بالتجزئة و تجارة بالجملة أو على مستوى المنطقة تجارة خارجية و تجارة داخلية ، أما النشاط الصناعي فبدوره ينقسم إلى عدة صناعات إستخراجية ، غذائية ، تحويلية ،... إلخ . فصغر أو كبر حجم المؤسسة يرجع إلى طبيعة النشاط الاقتصادي فمثلا : وحدة صناعية مكونة من 50 عاملا في النسيج تعتبر كبيرة أما في الصناعة السيارات تعتبر صغيرة . (رابح خوني : نفس المرجع السابق .ص7)

العوامل التقنية :

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات فعندما تكون هذه الاخيرة أكثر قابلية للإندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ، بينما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات ، يؤدي ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة . (رابح خوني ، حساني رقية ، 2003 .ص2).

العوامل السياسية :

يظهر هذا من خلال وضع السياسات و الإستراتيجيات التنموية من طرف الدولة و مدى إهتمامها بالقطاع و المؤسسات و الهيئات التي تسهر على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . (رابح خوني ، حساني رقية، ص 3)

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أ) المعايير الكمية :

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس حجمها و من بين هذه المعايير :

. حجم العمالة :

يعتبر هذا العامل من أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها و حسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى :

. المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

. المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي .

. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. المعيار المالي أو النقدي :

يستند هذا المعيار إلى رأس المال ـ رقم الأعمال ـ حجم المبيعات . إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب إختلاف المبيعات من عام إلى أخر .

ب) المعايير النوعية :

إن المعايير الكمية و حدها لا تكفي لتحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك وجب إدراج جملة من المعايير النوعية . و من أهمها مايلي :

. الاستقلالية أو المسؤولية .

. الملكية .

. الحصة السوقية .

المسؤولية : و يقصد بها المسؤولية المباشرة للمالك الذي تعود له كل القرارت داخل المؤسسة ، لأن المالك يؤدي معظم نشاطات المؤسسة كالمالية ـ التسويق ـ التسيير ـ الانتاج ـ الموارد البشرية و هي عمليات توزع على عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة . (رابح خوني ، 2003، ص 3).

الملكية : إن ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود في غالبيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات الاشخاص او شركات الاموال حيث يلعب المالك دورا كبيرا في تسييرها ، و في بعض الدول النامية و من بينها الجزائر تملك الدولة عددا من هذه المؤسسات حيث تأخذ شكل مؤسسات عائلية أو فردية .

الحصة السوقية : إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك للأسباب التالية :

صغر حجم المؤسسة ـ صغر حجم الانتاج ـ ضالة رأس المال ـ محيط النشاط ـ ضيق الاسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات .

ثالثا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسب القانون الاخير لتوجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في : 15 ديسمبر 2001 ، تحت رقم : 77/201 يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواده 4.5.6.7.

المادة 4: تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على انها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية ، و مهما كان نشاطها سواء في إنتاج السلع أو الخدمات ، توظف بين 1 إلى 250 شخص ، و لا يتجاوز رقم اعمالها 2 مليار دينار جزائري و مجموع ميزانيتها السنوية لأخر دورة محاسبية لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري و التي تحترم معيار الإستقلالية و لقد قسم المشرع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة أنواع كالتالي : (زغيب شهرزاد عيساوي ، 2002 ،ص 172).

1/ المؤسسات المصغرة : "المادة 7" Micro Entreprise

تعرف المؤسسات المصغرة على أنها تشغل من 01 إلى 09 مستخدمين ، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري ، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائري .

2/المؤسسات الصغيرة : "المادة 6" Petite Entreprise

تعرف المؤسسات الصغيرة على أنها كل مؤسسة توظف بين 10 و 49 مستخدم و تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 200 مليون دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية لاخر دورة محاسبية 100 مليون دج .

3/المؤسسات المتوسطة :"المادة 5 "Moyenne Entreprise

تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها كل مؤسسة تستخدم بين 50 و 250 موظف و تحقق رقم أعمال سنوي يتعدى 200 مليون دينار جزائري ، و يقل عن 2 مليار دينار جزائري أو مجموع ميزانيتها السنوية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري .(المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) .

الجدول 1: تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري .

نوع المؤسسة / المواصفات	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	49-10	250-50
رقم الأعمال (دج)	أقل من 200 مليون	200 مليون -2 مليار
الحصيلة السنوية	**100 مليون**	**(100-500) مليون**

المصدر : الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001. ص 6 .

المبحث الثاني : تصنيفات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدة معايير :

المطلب الاول : تصنيف على أساس تنظيم العمل

تصنف المؤسسات الصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسسات المصنعية و المؤسسات الغير المصنعية : (يخلف عثمان 1995 ، ص19) .

أالمؤسسات غير مصنعية :

تجمع المؤسسات المصنعية (كل من المصانع) بين نظام الانتاج العائلي و النظام الحرفي و يعتبر الاول (الانتاج العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي و هو أقدم شكل من أشكال التنظيم العمل إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة ، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده ، أو مجموعة من الحرفيين ينص نشاط يدوي يضع بموجبة سلعا و منتوجات حسب إحتياجات الزبائن .

ب . المؤسسات المصنعية :

يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة و المصانع الكبيرة و هو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل ، و تعقيد العملة الانتاجية و إستخدام الاساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و إتساع أسواقها .

ج . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاولة :

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة و المقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للاخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة ، تقوم بتحديدها المؤسسة الاولى و التي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة و المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد و التي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة .

و في السنوات الاخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة و المرافقة للعولمة فالرأسمالية هي عملية هدم خلاف ، حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للاوضاع الجديدة ، فمن أكثر إثني عشر شركة في الولايات المتحدة الامريكية من كانون الثاني 1990 ، لم يبقى إلا شركة واحدة ، أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل الشركات اخرى في شكل مقاولات .

فلقد إكتشف المنتجون أنه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف ، إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات .

المطلب الثاني : تصنيف حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى :

. المؤسسات العائلية : تتميز المؤسسة الصغيرة و المتوسطة العائلية التي تتخذ من المنزل إقامة لها و يتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة و تتميز بإنتاج تقليدي بكميات محدودة أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة المصانع الموجودة في نفس المنطقة . و ذلك ما يعرف بالمقاولات الباطنية كما هو الحال في اليابان و سويسرا .

. المؤسسات التقليدية : هي تشبه سابقتها كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة المصنع ترتبط به في شكل عقد تجاري ، و قد تلجأ هذه المؤسسات العائلية و يكون محل إقامتها مستقل عن المنزل و تعتمد وسائل بسيطة .

مما يلاحظ ان المؤسسات العائلية و التقليدية تستعملان كثافة اليد العاملة و بساطة الالات و التكنولوجيا .

. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه متطورة : تتميز هذه المؤسسات عن سابقتها في إتجاهها إلى الأخذ بتقنية الانتاج الحديثة ، سواء من ناحية إستخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتوجات التي يتم ضمها بطريقة منتظمة ، و طبقا لمقاييس صناعية حديثة ، و تختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى .

. بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينص عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية ، على توجيه سياستهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و ذلك من خلال :

. العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة ، بإدخال أساليب و تقنيات جديدة و إستعمال الادوات و الالات المتطورة .

. إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية في المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الاساليب الحديثة و التسيير "المادة 1" .

المطلب الثالث: أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص أو مميزات و التي تتمثل فيما يلي :

1. الجمع بين الادارة و الملكية حيث ان صاحب المؤسسة غالبا ما يكون هو المدير و من ثم فإنه يتمتع بإستقلال في الاداء .
2. صغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .
3. تقدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السلع و الخدمات التي تتناسب مع المتطلبات السوق المحلي والمستهلك مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج .
4. ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشاريعهم
5. الإمعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى إرتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.
6. لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات
7. تساهم بشكل وكبير في توفير فرص عمل.
8. لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته. (للعميد الركن الدكتور نبيل جواد ص 47).

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التنمية و الانعاش الاقتصادي

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاملا لتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي و الإجتماعي بإعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة ، و فضاءا مميزا و حيويا لخلق فرص عمل ، و بالتالي فهي وسيلة إقتصادية و غاية إجتماعية باعتبار انها تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات و التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي .

المطلب الاول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدوار إقتصادية و إجتماعية نبرزها في النقاط التالية : (سعيدي وصاف ،2002 ، ص47).

1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للاقتصاد القومي :

تعتبر المؤسسات تالصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للإقتصاد القومي و هذا لتغطية النقص الذي تتركه المؤسسات الكبرى اي ان التكامل يهدف إلى تحقيق التوازن الإقتصادي .

2. التجديد و التحديث :

و ذلك كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع خوض تجربة الاستثمار في المشروعات الجديدة التي لم يسبق الاستثمار فيها من قبل .

3. مكافحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإحتكار المؤسسات الكبيرة :

و ذلك من خلال إقتحامها لعدة مشاريع كانت المؤسسة الكبيرة محتكرة عليها .

4. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النواة الاساسية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية :

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدفع عجلة التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب شغل جديدة ، و إعتبار عنصر العمل يختلف عن بقية عوامل الانتاج لكونه غير قابل لتخزين لذا وجب إستغلاله على أحسن وجه .

5. ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية :

من خلال إستحداث أنشطة إقتصادية جديدة و كذا إحياء الأنشطة التي تم التخلي عنها سابقا ، مما يجعلها أداة هامة لترقية الثروة المحلية و كذلك تمثل إحدى وسائل الإنماج و التكامل بين المناطق .

6. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حلقة وصل في النسيج الاقتصادي :

و يتم هذا بينها و بين باقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة و التي تشترك معها في إستخدام نفس المدخلات .

7. تجسيد الافكار في مشاريع استثمارية :

منح فرص إستثمارية للأفراد و للقيام بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بناءا على الافكار المقدمة من طرفهم .

8. علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدخل :

تشكل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مصدرا للدخل بالنسبة لمالكها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الضرائب .

المطلب الثاني: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الإقتصاديات المعاصرة لما لها من اهمية جوهرية في تنشيط الإقتصاد القومي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الإبتكارات التكنولوجية،ناهيك عن دورها الذي لاينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الإقتصاد الامريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المشمولة في قائمة (قورتشين) التي تضم اكثر من 500 شركة صناعية ،بالإضافة الى اكبر واشهر المتاجر الكبرى ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد،اسسها المنضمون برؤوس اموال محدودة ،فقد كان (سويفت) جزارا و(قورد)مكانيكيا...

لذلك فان المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا نعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة وسنحاول ان نبين اهميتها وفعاليتها الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم بما تحققه من نتائج في تدعيم :

1- المتغيرات الكلية:

من حيث مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50% اما من حيث مساهمتها في رقم الاعمال فتبلغ حصتها 65%من مجموع رقم اعمال مشروعات في الاتحاد الأوروبي فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم اعمال قدر ب850مليار فرك عام1994 كما تساهم المؤسسات التى تستخدم اقل من100عامل بنحو 25 % من حجم البيوع الامركية من اواسط الثمانينيات.

2-تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير ،وتركيزها في القطاعات فائقة التطور جعل منها مصدر اساسيا لتقديم خدمات كبيرة،وغير عادية للكينات الاقتصادية العملاقة،خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في انتاج السلع المعمرة كالسيارة والاجهزة المنزلية او التي تقوم بانتاج المعدات الاساسية كالالات الصناعية والزراعية...،فهي تعتمد اكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكينات الكبرى ، لذا تسعى هذه الاخيرة الى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جانبها.

3-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

بين الريف والمدن ومساهمتها في اعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات انتاحية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

4. تساهم في تنمية الصادرات و تقليص الواردات :

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية ففي بلدان الشرق آسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات و هو ما يمثل ضعف نسبة الصادرات و هو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة و تزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام .

***القدرة على الإرتقاء بمستوى الإدخار و الإستثمار** : و تيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (إدخار أفراد ، العائلات التعاونية ، الهيئات الغير الحكومية) و بالتالي تعبئة موارد المالية كانت موجهة للإستهلاك الفردي غير المنتج .

ثانيا : الأهمية الإجتماعية

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في إنشاء فرص العمل الجديدة ، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو إقتصاد السوق (من بينها الجزائر) لأن في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر كما ان المؤسسات الكبرى هي مؤسسات إستقرت آلتها الصناعية و لن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل ، و بذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة أن هذه المؤسسات تمثل نسبة أكبر من حيث العدد في العالم فمثلا في المجموعة الأوروبية و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد هذه المؤسسات 99% من مجموع المؤسسات الإقتصادية إلا أن هذا لا يعني انخفاض حجم ما تشغله المؤسسات الكبيرة إذ رغم وجود حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض عدد المؤسسات الكبيرة فهي تشغل حوالي 50% من الأجراء و يظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب الحجم في البلدان الرأسمالية :

الجدول 02 : توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان

عدد العمال المجموعات	9-1	499-10	500>
الولايات المتحدة الأمريكية	%74.6	%25.0	%0.4
اليابان	%77.3	%28.0	%0.7
المجموعة الأوروبية	%81.85	%17.95	%0.2

المصدر:ناصر دادي غدون اقتصاد مؤسسة ديوان المطبوعات المطبوعات الجامعية الجزائر بدون تاريخ ص65.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية.

باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكل البطالة بصورة حادة ،فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدها وتساهم في توفير مناصب العمل جديدة و إعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخصوصية التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية ، تلك النسب او المعدلات التي أصبحت مرتفعة جدا ، حيث بلغت في سنة 1996 في الدول العربية 14% من القوى العاملة أي هناك 12 مليون بطال في الوطن العربي .

و يختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن 25% ثم الجزائر 21% فالأردن 19% ثم السودان 17% و لبنان و المغرب 15% و تونس 12% و مصر 9% أما سوريا 8% . (فريد لرقط ، زينب بوقاعة ، كافية بوروبة ، 25-28 ماي 2003.)

و عليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض هذه النسب بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية اين تتوفر المواد الاولية المحلية ذات الاسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين :

. تقليص البطالة في القطاع الزراعي و وقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن و تقديم المساعدات المادية و الدعم للبطالين لإنشاء مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات و يمكننا أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل ففي الولايات المتحدة ساهمت في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة (11 مليون وظيفة) و خلال

الفترة (1980.1987) ساهمت المؤسسات التي تشغل من 100 عامل في إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي بلغ عددها 44.5 مليون وظيفة .

. أما في فرنسا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنشاء 575000 فرصة عمل كما أن المعدل الصافي لإنشاء العمالة في هذه المؤسسات في تزايد مستمر فقد بلغ عام 1997 1.3% في حين كان 0.5% عام 1996 و مع نهاية القرن العشرين لوحظ أن الحصة الإجمالية لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق العمالة تبلغ نحو 50% .

خلاصة الفصل الاول :

بالرغم من الإسهامات الكبيرة في الشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا ان هذه الأخيرة تتطلب التأقلم مع التطورات الإقتصادية و التغيرات التكنولوجية و التظيمية التي يعرفها العالم ، بإعتبارها الطرف الفعال في تحريك التنمية الإقتصادية و رفع التحديات المنافسة التي يمكنها من التكيف الأفضل في الدور الإقتصادي سواء ما تعلق الأمر بالمستوى الداخلي و الخارجي و تخفيف الضغوطات و العراقيل التي تعاني منها .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

يعتبر تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع الهامة التي أصبحت الشغل الشاغل اليوم ، خاصة الوضع الراهن التي تعيشه الجزائر في ظل الأزمات الإقتصادية .

نتناول في هذاغعطاء جملة من الإحصائيات و المؤشرات التي تصب دائما في شأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما يمكن إبراز أهم الإسهامات و المستجدات الحديثة في هذا الشأن .

المبحث الاول: إجراءات و عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : إجراءات الدولة الجزائرية في تدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و التي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الإقتصادية بالإعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة ، مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211.94 الصادر بتاريخ 18 جويلية سنة 1994 ، و التي حددت أهدافها إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات ، و تسعى هذه الوزارة إلى :

. تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها .

. حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها .

. ترقية الإستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها و تطويرها.

. إعادة إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات .

. ترقية الشراكة و الإستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المغلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

و أنشأت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها المشاتل و مراكز التسهيل و ذلك وفق المادتين 12 ، 13 من القانون التوجيهي :

أ. المشاتل:

طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تنشأ لدى الوزارة مشاتل تعمل على ترقية هذه المؤسسات ، و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و هي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها (*). و في إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية . (عرض سيد مصطفى بن بادة ، يوم 2005/05/20 ص 1).

(*) : (المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18.01 ص 11).

ب . مراكز التسهيل :

أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء العديد من مراكز الدعم و التي من بينها مراكز التسهيل ، هذه الأخيرة تعتبر هيئات إستقبال و توجيه للمؤسسات المنشأة و تسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها إلى إقامة الدعم المالي في مجمل القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم تمويل المؤسسات و تسمح كذلك بتوجيه المؤسسات نحو إندماج إكبر في الإقتصاد الوطني و العالمي و ذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية و تنظيمية حول الأسواق المحلية و الدولية ، و تتميز هذه المراكز بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، و الإستقلال المالي ، و تجيسدا لهذا المشروع أنشأت الوزارة 14 مركز للتسهيل على مستوى 14 ولاية و هي كالتالي :

الجزائر ، بومرداس ، تيبازة ، البليدة ، الشلف ، وهران ، تيزي وزو ، سطيف ، قسنطينة، الوادي ، جيجل ، الأغواط ، سيدي بلعباس ، غرداية .

(أمحمد حميدوش ، 2003 ، ص 13) .

ج . المجلس الوطني الاستشاري لترقية PME :

و هو جهاز إستشاري يسعى إلى ترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة أخرى ، و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و يعتبر هذا المجلس خلاصة تجربة إعتمدتها الوزارة منذ تأسيسها ، حيث تهدف من خلاله إلى تحقيق الحوار و التشاور الدائم حول مختلف المسائل مع الشركاء الإجتماعيين و الإقتصاديين و دراسة المسائل المتعلقة بتطوير و ترقية هذه المؤسسات . (نجيب عاشوري ، 2002 ، ص 9).

ثانيا : الوكالات CNAC . ANDI . ANSEJ

وكالة ترقية و دعم الإستثمارات و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :

أ . وكالة ترقية و دعم الإستثمارات (APSI):

أنشئت هذه الوكالة بموجب قانون الإستثمار رقم 12.93 و هي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و هي مكلفة بمساعدة المستثمرين في إستيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم ، و السهر على إحترام الآجال القانونية للأنشطة ، من خلال إنشاء شكل شباك وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالإستثمار، و ذلك من أجل تقليص آجال الإجراءات القانونية و الإدارية لإقامة المشاريع ،

بحيث لا تتجاوز 20 يوما إبتداءا من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح و طلب الإستفادة من الإمتيازات . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المواد 09/08/07 من قانون الإستثمار رقم 12.93، ص 13) .

تقوم هذه الوكالة بمتابعة الإستثمارات الوطنية و الأجنبية و ضمان ترقيتها و تطويرها .

تسهيل كافة الإجراءات الشكلية لإنشاء المؤسسات ، و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد .

منح الإمتيازات المتعلقة بترقية الإستثمارات و ضمان إحترام الإلتزامات و أيضا تقييم الإستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات (ACTES , Des assises nationales de la PME , Ministère de la PME et de l'artisanat janvier 2004 p284.)

و تصف المشاريع المصرح بها على مستوى (APSI) إلى أربعة أنواع من الإستثمارات :

. المشاريع المنشأة حديثا (المشاريع الحديثة).

. المشاريع القائمة حاليا و التي وسعت طاقتها الإنتاجية .

. المشاريع التي تقوم بالإستغلال الداخلي للمنتجات و التي لها خمس سنوات قبل صدور أمر الإعلان المتعلق بقانون الإستثمارات لسنة 1993 .

. المشاريع التي تمت إعادة تأهيلها و سائل إنتاجها .

غير أن الوكالة ترقية و دعم الإستثمارات (APSI) لم تحقق الأهداف المطلوبة منها بسبب غياب السياسة الواضحة و نقص الصرامة في العمل ، و كذا تمركزها في العاصمة فقط ، من دون تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها ، و قد إستبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI).

ب . الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم 03.01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار.

و هي ذات صبغة وطنية و هو ما يظهر من تسميتها ، أين سيكون لها فروع جهوية تسمح بالقضاء على مركزية إتخاذ قرار الإستثمار و هذا ما سيشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الإستثمار للراغبين في كامل التراب الوطني .

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة و تهدف إلى تقليص أجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما كأقصى مدة إبتداءا من تاريخ إيداع طلب الإستفادة من الإمتيازات . و لقد أوكلت لهذه الوكالة العديد من المهام ، فهي تعمل على تجسيد و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ترقية و إدماج الإبتكار التكنولوجي فيها ، و كذلك تقييم فعالية و نجاعة تطبيق البرامج القطاعية و متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .(لقاء وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مديري الولايات ، 2005/05/09 ص 1).

و بلغت المشاريع التي صرحت بها وكالة (ANDI) في نهاية السداسي الأول من سنة 2009 حوالي 11803 مشروع بقيمة إستثمارية إجمالية تقدر بـ 479560 مليون دينار جزائري، و عدد أجراء يقدر بـ 94290 أجير .

و حسب قطاعات الأنشطة ، نجد أن التصريحات وكالة ANDI أظهر سيطرة قطاع النقل بـ7832 مشروع بقيمة 171702 مليون دج.

(*) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) .

إن التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها على المستوى الوطني يدل على أن معظم المشاريع المتمركزة في الشمال ، حيث نجد أن حوالي 193 من المشاريع المصرح بها متواجدة في ولايات : **الجزائر . وهران . عنابة . البليدة . قسنطينة**

حصيلة برامج الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

الجدول 03 : يبين توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجتمعة :

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
النقل	7832	66,36	171702	35,80	36771	39,00
البناء و الأشغال العمومية	2336	19,79	143741	29,97	30588	32,44
الخدمات	1084	9,18	47929	9,99	13008	13,80
الصناعة	431	3,65	80686	16,82	10995	11,66
الصحة	44	0,37	2226	0,46	644	0,68
الفلاحة	43	0,36	2663	0,56	526	0,56
السياحة	33	0,28	30614	6,36	1758	1,86
المجموع	**11803**	**100**	**479560**	**100**	**94290**	**100**

المصدر : عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ص 30 .

الشكل 01 : توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجتمعة

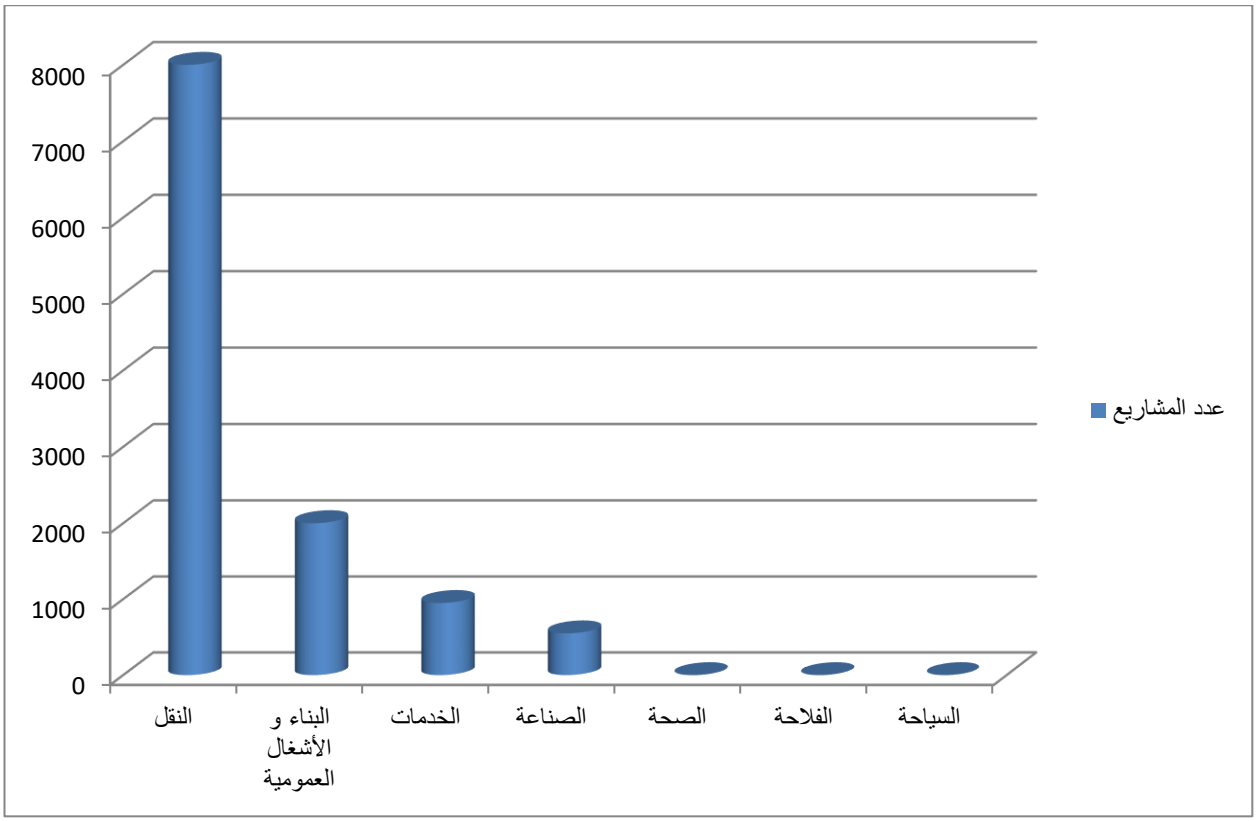

المصدر: من إعداد الطلبة .

ج . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-296** الصادر بتاريخ **8 سبتمبر1996**(المعدل بمرسوم التنفيذي رقم**98-231** الصادر بتاريخ**13 جويلية 1998**) ،و هي تحت السلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل التابع لعملية في جميع نشاطات الوكالة ، و تقوم بتقديم إستشارة و مرافقة الشباب أصحاب المشاريع الجديدة ، و متابعة الإستثمارات التي ينجزونها منها الحرص على إحترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، و تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .(منصور عمارة ، 2003 ، ص 09).

و لقد صرحت الوكالة (ANSEJ) في نهاية السداسي الأول من سنة 2009 مولت الوكالة منذ نشأتها 105300 مشروع بغلاف مالي بلغ 231989135 دج و الذي من المتوقع أن تشغل 298188 عامل . (CNES OP CIT ,P33)

و هذا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 04: يبين وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط:

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع 10^3 دج
الخدمات	33289	91693	68590984
نقل المسافرين	12684	31720	23681851
الصناعة التقليدية	16716	57200	34983262
نقل البضائع	13758	28171	32094745
الزراعة	11429	29729	24725106
الصناعة	6025	21524	19682746
البناء و الأشغال العمومية	5350	20445	15457525
الأعمال الحرة	2898	7166	3855293
الصيانة	2266	6300	3808448
الصيد	537	2765	3087878
الري	348	1475	2021292
المجموع*	**105300**	**298188**	**231989135**

*منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب . **المصدر:** عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ص33

د . تنظيمات أخرى :

إلى جانب التنظيمات السابقة التي تساهم في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد كذلك تنظيمات أخرى عديدة تعمل على دعم و تنمية هذه المؤسسات و التي نذكر منها :

1 . صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن الإنطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت منذ مارس 2004 و ذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند إفتتاحه الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عن إنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج . (لقاء وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مديري الولايات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فندق المنار سيدي فرج : 09 ماي 2005، ص 02).

حيث يقوم هذا الصندوق بدعم و مرافقة المستثمر و رفع الحواجز و العراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض .

و نجد أن هذا الصندوق قد منح ضمانات لمؤسسات صغيرة و متوسطة في السداسي الأول من 2009 بقيمة إجمالية 4679909119 دج لـ 352 مؤسسة صغيرة و متوسطة بغلاف مالي يقدر بـ 9137208946 دج .

الجدول 05: يوضح لنا توزيع الضمانات حسب قطاع النشاط

قطاعات النشاط	عدد الملفات	%	قيمة القرض (دج)	%	قيمة الضمانات (دج)	عدد مناصب الشغل	%
البناء و الأشغال العمومية	123	35	3373473449	37	1582135780	1485	55
النقل	117	33	1301366465	14	791374078	322	12
الصناعة	86	24	3833918263	42	1923569955	685	25
الصحة	12	3	456047715	5	259789347	145	5
الخدمات	14	4	172403053	2	123039960	79	3
المجموع	352	100	9137208946	100	4679909119	2716	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية .ص 43

2. لجان دعم و ترقية الإستثمارات المحلية (CALPI):

و هي لجان على مستوى المحليات أنشئت سنة 1994 تعمل على توفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع و تقدم القرارات المتعلقة بتخصص الاراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3 . بورصات المقاولة و الشراكة :

و هي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الإقتصادي ، أنشئت سنة 1991 و تتكون من المؤسسات العمومية و الخاصة و لها العديد من المهام .(صالح صالحي ، 2004 ص 40.39).

و تجدر الإشارة إلى أنه توجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن و الشراكة في كل من : **الجزائر . وهران . قسنطينة و غرداية .**

4 . وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) :

إلى غاية أواخر 2002 سجلت وكالة التنمية الإجتماعية 119461 طلب للقروض الضغيرة في كل الأنحاء الوطن و منحت لـ 51354 طلب و الذي قدر بنسبة 42,92 % .(ضحاك نجية : مصدر سابق ص 142) .

5 . الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) :

يعمل وفق :

. مساهمة شخصية ذات قيمة منخفضة في الإستثمار و الباقي يدفع عن طريق الصندوق و البنك و تختلف المساهمة الشخصية حسب منطقة الإستثمار .

. قرض غير مكافئ ممنوح عن طريق الصندوق (بدون فائدة)

. قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة .

. إمتيازات ضريبية عديدة منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA.

6 . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373.02 المؤرخ في نوفمبر .. و يعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات .

المطلب الثاني : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تتمكن من حيازة بعض الصفات حتى يمكن لها النجاح و التفوق على غيرها في مجال عملها و هذه العوامل التالية يمكن أن تساعد المؤسسة على النجاح .

1 . صفات المدير الناجح : إن المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تتمثل فيه بعض الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حد ذاتها و نذكر بعض الصفات الواجب توفرها : (فتحي قابيل محمد متولي، 2005،ص114)

. القدرة على خلق فرصة في العمل و تجنب العقبات بحسن التوقع و البصيرة .

. قادر أن يعزل مؤسسته عن العوامل السلبية .

. التواجد في مكان العمل و حل المشكلات .

. الإهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح .

. خلق روح الفريق الواحد في العمل و الإهتمام بالعاملين .

. إمكانية تغيير وجهة نظره متى تبين أنه على خطأ .

فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح لما يمتلكه من صفات و يتميز بخصائص ، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من أجل السير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديد المنافسة .

2. الخصوصيات التنظيمية : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي و تساهمي ، و تعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلية وظيفية ، و هي في إتصال مباشر و مستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج ، و تعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة ، كما تستعمل أدوات رسمية و مؤشرات التسيير الإستراتيجي و التكنولوجيات الحديثة و الإتصالات . حيث أن أغلبها لها موقع انترنت و تستعمل البريد الإلكتروني و الإتصال الداخلي و الخارجي .

3. قوة العلاقة بالقوى التنافسية : تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع القوى التنافسية (زبائن ، موردون ، الدخلاء الجدد إلى القطاع ، السلع البديلة ، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع). و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإن النمو الذي تحققه يعود في جزء منه إلى يقظتها الدائمة للتفاعلات التي تحيط بها ، و تقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها .

4. آليات إدارة متكيفة مع التطور : إن نجاح المؤسسات إذا ما أريد له الإستمرارية فإنه يستند على وجود قابليات استيعاب و فهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية و الإدارية ، و تعتبر هذه الآليات كونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة ، و إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال .(طاهر محسن و منصور الغالبي ،2009 ،ص38) . و يتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدعا في الحصول على المال اللازم لقيام العمل ، و في الغالب تكون القروض من الأصدقاء و المعارف

أو الإئتمان من البنوك و الإتحادات المالية أو توليفة من هذه الوسائل تساهم إما في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية .

5 . الحصول على عاملين أكفاء و جذب متميزين و المحافظة عليهم : إن المؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي و عمليات الإختيار المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الإختيار و التدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين و توظيفهم و الحصول على أفضل ما لديهم من قدرات ، و إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات ، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية ، و يعبر اليوم عنها بكونها راس مال فكري حيث المهارات و المعرفة و القدرة على التعامل مع المعلومات و تحقيق نجاح المؤسسة .

6 . المالك و المالكون لديهم أهداف محددة : يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة و صريحة لذلك العمل ، أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة و واضحة على العديد من الأسئلة من قبيل ماهي الأهداف العامة للمؤسسة ؟ ، لماذا وجدت المؤسسة و ماذا تخدم ؟ ، ماهي أهداف الأفعال في الأمد القصير؟ (طاهر محسن و منصور الغالبي ، 2009 ،ص37) . إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح ، و أن العاملين لم تناقش معهم و لم يستوعبوها بما فيه الكفاية ، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها و إزدهارها .

7. المعرفة الممتازة بالسوق : تستطيع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بواسطة منتجاتها (السلع و الخدمات) و سلوكيات عامليها ، و ردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها ، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة الحميمة بين المؤسسات و الزبائن هي السر وراء نجاح هذه الأعمال ، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات بتقديم خدمات شخصية تفردية ، و ليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة . إن المؤسسات الصغيرة لها المرونة و القدرة على تلبية إحتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق و التي في حقيقتها جزء سوق أو مجموعة من الزبائن قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة ، و بذلك فإن المؤسسات الصغيرة لديها مبادرات و قدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية الخاصة .

8 . قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص : تقدم المؤسسة و تجلب شيئا جديدا أو أصيلا للسوق ، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة و متخمة بالمنافسين و المنتجات المعروضة ، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو بإستخدام خاص و متفرد لطرق التوزيع المعروفة ، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع و التجديد أو تصور رؤوية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله و أنشطته المختلفة .

المبحث الثاني : معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : المعوقات البيئية

أولا: معوقات البيئة الداخلية

أهم هذه المعوقات :

- **العامل التكنولوجي :** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة ، و هو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل ، و ما لديها من معارف معرض للتجاوز و خاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية ، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة مثل قطاع النسيج ، الخشب ، تفصيل الملابس ....الخ .
- **التكوين :** إن المستوى التكويني للعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون في أغلب الأحيان ميدانيا أي أن التطبيق و الممارسة يكونان في عين المكان و نادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات تكوين تنمي معارف عمالها و هذا نظرا للتكلفة العالية لعمليات التكوين .
- **سوء التحكم في تقنيات التسيير :** و خاصة عدم توفر أصحاب هذه المؤسسات على الخبرة ، الأمر الذي يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية في بداية نشاطها . **(Michel Marchsnay et colette (fourcade-Gestion de la PME/PMI-op-cit .p243**
- **الإفتقار إلى دراسات جدوى إقتصادية دقيقة :** فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد إلى الكفاءة اللازم توفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع و قد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات . **(**محمد كمال خليل الحمزاوي ، 2000 ص 403)

- **المنافسة الشديدة** : تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية و الأجنبية ، فالمؤسسات الكبيرة ليها القدرة على إستخدام تكنولوجيا متطورة تنتج بكميات كبيرة و بتكلفة منخفظة ، و بسبب عدم التوازن في هذه المنافسة تكون النتائج لصالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة . (توفيق عبد الرحيم يوسف حسن 2002 . ص 71).

أما في الدول النامية فإن أهم المعوقات التي تعوق هذه المؤسسات على المستوى الجزئي :

- عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب هذه المؤسسات بالمعلومة الفنية و الإقتصادية الخاصة بالخامات و الآلات و الجودة ، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإنتاج أو إستخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا و تكلفة تشغيل عالية ، و في كثير من الأحيان يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لإحتكار البائعين في الأسواق المحلية و لا يعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات .
- ضعف القدرات التنظيمية و الإدارية و التسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات و نقص التدريب و عدم الحصول على خدمات الإستشارية و الخدمات المساعدة لها مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج ، إضافة إلى ضعف إمكانية التسويق المحلي و الخارجي مع عدم توفر المعلومات حول احتياجات السوق .
- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة ، إما لعدم معرفتهم بالقواعد و الأصول المحاسبية أو عدم خبرتهم في هذا المجال ، مما يؤدي لجوء معظمهم إلى مكاتب المحاسبة الخارجية لإعداد الحسابات الختامية و هو ما يكلف المؤسسة مصاريف عالية .
- انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إفتقار العديد منها لتخطيط الإنتاج و عدم إختيار مستوى التكنولوجيا المناسب ، و إفتقار العديد منها الى المفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة و نظم المعايير و المواصفات المحلية و الدولية . (عبدالرحمن يسري أحمد 1996 . ص 31).

و عموما فإن نقص الخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من أخطر المشاكل على إستمرارية مشاريعهم التي تفتقد إلى التخطيط الإستراتيجي الذي هو من أساس نجاحها و تطورها .

ثانيا : معوقات البيئية الخارجية

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل خاصة بالبيئة الخارجية و من أهمها :

❖ **مشكل التمويل :**

1 . من حيث مصادره :

من المتفق عليه أن الإستثمار في القطاع الخاص يفوق مدخراته و إذا إنتقلنا إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن أهم ما يواجه من مشاكل هو عدم توفر التمويل اللازم لشراء الاصول الثابتة أو رأس المال العامل . و تتزايد حدة هذا المشكل في الدول المتخلفة التي تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات و انه في حالة توفرها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات .

و تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاث مصادر تقليدية :

أ . التمويل من المصادر الذاتية .

ب . التمويل من السوق الرسمي .

ج . التمويل من السوق الموازية .

أ . التمويل من المصادر الذاتية : إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة في تمويلها لنشاطها يتمثل في الموارد الذاتية و المدخرات الشخصية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة (عبد الرحمان يسري أحمد ، مرجع سابق ، ص 37.)، فالمنشئات صغيرة الحجم تعتمد في الجزء الأكبر من إحتياجاتها المالية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة و الأصدقاء كمرحلة أولى ، و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات ففي فرنسا 32 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمد كليا على على التمويل الذاتي لتمويلها لإستثمارتها لسنة 2004 و 39% لجأت إلى التمويل البنكي .

غير أنه من المشاكل التي تواجه هذا المصدر هو ضالة الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الأخرين أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة ، هذا و يلاحظ أن التمويل من مصادر ذاتية يعتمد على مدخرات صغيرة جدا .

ب . التمويل من السوق غير رسمية :

تأتي السوق غير الرسمية أو غير النظامية من حيث الأهمية في التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية في المرتبة الثانية (قويقح نادية ، رسالة ماجيستر 2001/2000 جامعة الجزائر . ص 36 .)

غير أن الإقتراض من هذا السوق تتخلله عدة مشاكل أهمها :

. إرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بتلك السائدة في السوق الرسمية .

. يعتمد على القروض قصيرة الأجل .

. ضمانات مالية و مادية مجحفة .

تضطر غالبية العظمى من المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة إلى الإعتماد على وسائل التمويل غير رسمية بسبب المشاكل و العقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي .

ج . التمويل من السوق الرسمية : تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمجموعة من مخاطر الإستثمار التي تهدد إستمراريتها و نجاحها و أهمها مخاطر السوق الإدارة مما يؤدي إلى فشل المشروع إضافة إلى المخاطر التسويقية و مخاطر النشاط و الأعمال بالإضافة إلى المسؤولية غير المحدودة لأصحاب هذه المؤسسات قبل الدائنين و نقص المعلومات و غيرها .

و تؤدي تلك المجموعة من المخاطر إلى أن تواجه هذه المؤسسات مشاكل تمويلية تعوق تنميتها و زيادة الإستثمار فيها و من أهمها :

. مطالبة البنوك المؤسسات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المؤسسات .

. عدم توافر الوعي المصرفي لدى أرباب الصناعات الصغيرة و عدم إعتيادهم على التعامل مع البنوك .

. إرتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة كما أن المؤسسات الصغيرة تفتقر إلى الخبرة و الكفاءة في التعامل مع النظام المصرفي .

. تكاليف المعاملة المصرفية مرتفعة بسبب إنخفاض مبلغ القرض بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المطلوبة في حالة تمويل مؤسسة صغيرة إذ لا يعتبر منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى الأن وظيفة بنكية أساسية في الدول النامية ، لذلك لم يتم تطويرها لأن تكاليف التشغيل و التكاليف الإدارية

الجارية لكل حالة إقراض للمؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة تتجاوز أي ربح محتمل ، و لا توجد حتى الآن أي نظم أو نماذج مطبقة ممكن أن يكون إقراضها مربحا .

. في الأوقات التي تقل فيها الأرصدة النقدية السائلة لدى البنوك التجارية لسبب أو لآخر ، فإن هذه البنوك تحاول الاستمرار في تمويل عملائها الكبار على حساب العملاء الصغار .

. عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. إنفصال جانب العرض من القروض المصرفية عن جانب الطلب فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة .

(مفتاح حمزة ، نوح أحمد ، 2008/2007 ، ص 34).

1. من حيث الحجم و الضمانات و الصيغ :

من أهم و أخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و خاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدودية على المستويات التالية :

1 . محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات :

إن كلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل و إنسيابه بالحجم المناسب و في الأجال الملائمة ، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية عائقا لتطوير المشروعات .

2 . محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجرات :

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الإقتصاد الكلي ، بحيث ظهرتا و كأنهما تجاوزتا الأحداث .

3 . محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروطية و الأولويات :

إن حصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تغطية إحتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من حيث المشروطية و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل إقتصاد الإنفتاح إنعكس ذلك على حرمان الانشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الإنفتاح غير المضبوط للإقتصاد الوطني .

المشاكل المتعلقة بالجانب التنظيمي :

إضافة إلى المشكل التمويل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدة مشاكل أخرى و لقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة و آفاق التنمية المستديمة في الوطن العربي سنة 2000 عدة معوقات أهمها :

. عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدد تعريفا لها و ينظم عملها و يوفر لها تسهيلات ، و عدم إستقرار التشريعات التي تنظم الإستثمار و تعدد الجهات المشرفة عليه و تضارب إختصاصاتها و تعقد الإجراءات المتعلقة بالضرائب و التأمينات .

. عدم إرتباط هذه المؤسسات بإتحاديات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق .

. نقص خدمات النقل و الخدمات العامة و البنية الأساسية مثل خدمات المياه و الكهرباء و التخلص من النفايات ، و قد يعمل أصحاب هذه المؤسسات على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة و أحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا المر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع .

. الإقتصار على الدعم المالي دون الدعم الفني .

. على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات و التي غالبا ما تكون متباينة و متقادمة فب حالة توافرها و ذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها ، و عدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع .

. ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات مثل :

- شركات التأجير التمويلي .
- شركات ضمان مخاطر الإئتمان .
- الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة .
- شركات تنظيم المعارض المحلية و الدولية .

❖ **معوقات تسويقية :**

. نقص المعلومات اللازمة للتسويق ، بالإضافة إلى عدم إهتمام المؤسسات الصغيرة بدراسة السوق من أجل تصريف منتجاتها و ذلك نتيجة نقص الخبرات و الكفاءة التسويقية و عدم وجود معرفة و خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال و البيع و التوزيع . (د . حسان خضر . تنمية المشاريع الصغيرة . إنطلاقا من الموقع الإلكتروني :.www.arab-api.org/develop-bridge9.pdf)

. قصور قنوات و شبكات التسويق .

. غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق .

. تذبذب أسعار الخامات و الكميات المعروضة منها و تغيير مواصفات الخامات الداخلة في التشغيل بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عدم ثبات جودة المنتج .

. عدم تشغيل الوحدة الإنتاجية بكامل طاقتها مما يؤدي إلى رفع سعر السلعة نظرا لتحملها التكاليف الثابتة .(سعد عبد الرسول محمد. 1998 . ص 24).

❖ **المعانات من المحيط الإداري :**

يتطلب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا بإعتباره قطاع ديناميكي ، غير أنه في بعض الدول النامية تتميز الإدارة فيها بالروتين و ثقل الإجراءات الإدارية مما يزيد من تعقد و تعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبة حصولها على الشكل الرسمي لها و ذلك لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع و لذلك هناك الكثير من المشاريع التي عطلت أو لم يوافق عليها في و قتها المناسب مما ضيع على أصحابها فرصا إقتصادية لا تعوض .

غياب التحفيزات الضريبية و الجمركية : إذ تلعب التحفيزات الضريبية و الجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و إن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الإنطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي و المنتشر بكثرة في الدول النامية ، و لذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الإعتبار و ذلك بمنحه مزايا خاصة .

المطلب الثاني :العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بدأت العديد من الهيئات و المؤسسات الحكومية (الوزارات) البحث عن الطرق و أساليب تطوير القطاع و أصبحت الشغل الشاغل للباحثين و الساسيين معا . تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل متنوعة نلخصها فيما يلي :

أولا : طبيعة العراقيل لمختلف النشاطات

إن تحديد عقبات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ليس بالأمر الهين لإختلافها و تنوعها بين النشاطات و بين ماهو هيكلي و ظرفي و إلى الجانب التمويل نجد مشاكل أخرى و أهمها ترتبط مع المحيط و هي :

. إنعدام هياكل التكوين و الدعم التقني لملاك المؤسسات الخاصة .

. إشكالية حصول المؤسسات الناشئة و الموجودة على مختلف القروض من البنوك .

. إشكالية العقار الصناعي في المناطق الصناعية و عدم قدرة السلطات على إنشاء مناطق صناعية أخرى لكثرة النزاعات حول ملكية الأراضي .

. الضغط الجبائي على المؤسسات و تعدد الأعباء الإجتماعية .

. تضارب و تعقد المراسيم التشريعية و القانونية ، و ضعف القوانين التجارية و الإقتصادية على حل المشاكل المتعلقة بالأعمال (كإفلاس و نشأة و شركاء...) .

. ضعف التأطير رغم وجود هياكل خاصة كالغرفة التجارية و الصناعية و المؤسسات الدولية المتخصصة في توجيه و تحسين أرضية الأعمال و المبادرة .

. محيط غير مناسب لتنمية روح الإبتكار و الإستثمار و وجود روح المضاربة و النشاط غير رسمي .

(Cens (2002) Rapoort PME.P 48)

- **طرق سير الإقتصاد الجزائري في المرحلة الإنتقالية :**

تميز الإقتصاد الوطني في المرحلة الأخيرة بطابع الإزدواج ، و يعني هناك سلوك في هياكل النواة التنفيذية و البنوك العمومية ...، تزاحم بين ماهو سلوك إقتصاد الموجة و آليات إقتصاد السوق ، و لهذا السبب إنخفضت فعالية الأهداف المبرمجة .

- **إشكالية المحيط الموسمي :**

إن محيط الجزائر لا زال بحاجة إلى تحقيق المزيد من الإصلاح المؤسسي بالرغم من العديد من التغيرات التي طرأت كقانون 10 ، 90 و قانون ترقية الإستثمارات . كما أن المناخ المؤسسي و القانوني و التنظيمي ما زال غير ملائم لشدة البيروقراطية و أهمها الفساد الذي أصبح واحدة من المعوقات التي تواجه مراحل الإستثمار .

- **عقبات تاريخية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

رغم تحسين الظروف المؤسسية (نظريا) و إصلاح و حرية التعاقد و التنظيم ، إلا أن القوانين الجديدة و مراسيم ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تحقق إنطلاقة فعلية ، لأن طبيعة المشاكل هي مشاكل منبعها تاريخي و إجتماعي و أهمها السياسة الإقتصادية السابقة .

إن ضعف ميكانيكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في فترة نظام الموجة هو راجع للإستثمار في النشاطات التابعة أو الغير المنتجة أو الإستفادة من إختلالات نشاطات القطاعات العمومية (الندرة) و هذا مبدئيا لا يشكل نقطة الإنطلاق و إبتكار مؤسسات الخاصة تاريخيا .

كما واجهت المؤسسة الخاصة الصغيرة و المتوسطة تبعية لإحتكار الدولة و المؤسسة العمومية للتجارة الخارجية من مختلف المواد و المعدات مما أبعد بشكل كبير نشاطات الخواص نحو الفروع الثانوية .

- **المشاكل القانونية و البيروقراطية :**

إن للقوانين أثر على فعالية السوق ، فالعملية الأولى لتطوير النظام القانوني من أجل إقتصاد السوق (كحالة الجزائر) ، يكون بإعداد قوانين مكتوبة و واضحة تحدد بدون أي إلتباس أو غموض حقوق و مسؤوليات الأفراد .(سحنون سمير .2005/2004 ، ص 128.127).

و لكن و نظرا لإنعدام الخبرة لمتطلبات السوق ، أصبحت القوانين تمثل عقبة هامة في تجسيد المبادرة و بالتالي هذا أفقد الثقة العامة في القانون الخاص بأعمال أما الإدارة و الهياكل التنفيذية في الجزائر تعاني من إختلالات هامة في الإجراءات و سرعة دراسة الملفات و كل هذا زاد في وتيرة المشاكل و تعد مشكلة الإدارة العمومية مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمشكلة الدهنيات الإدارية للمسؤولين و كثرة الإجراءات التعسفية ، و هناك بطء و تردد شديد في تطبيق المراسيم داخل الأجهزة التنفيذية منها رخص المشاريع و الملفات المطلوبة ...

على سبيل المثال لإنشاء مؤسسة قد تتطلب عملية تسجيل و تراخيص أكثر من سنة و معانات المبادرين لا تحصى خصوصا الحصول على الوثائق و الإجراءات التي يجب المرور بها بإستخراج عدد هائل من الوثائق الإدارية (وكالات الإستثمار ، صندوق التأمين ، البنوك ...) بحيث يمثل الحصول عليها معانات أولية .

و تجدر الإشارة أن بعض الوثائق تتطلب ملفا في حد ذاتها و هذا يستوجب على المستثمر تضييع الوقت و المال و جهد لإتمام هذه المرحلة . و في بعض الظروف قد يلجأ إلى تقديم رشوة لتسهيل عمليات التسجيل ، فأصبح الفساد شكلا من أشكال التخلف الإقتصادي و عقبة في طريق الإصلاح ، كما قد أظهرت أبحاث البنك الدولي حدوث إنخفاض كبير في عمليات الفساد و الرشوة في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الحياة المدنية و الإقتصادية كالدول الصناعية .

(A.bouyakoub les PME dynamise èconomique et territorialL.Alger2003.p12.)

- **تطور القطاع غير رسمي :**

يشهد هذا القطاع يوما بعد يوم رغم الإمتيازات في شكل إعفاءات ضريبية ، لكن الظهور الحالي للنشاطات غير الرسمية هو ناتج عن ضعف خلق مناصب العمل خلال الفترات السابقة فالقطاع غير رسمي هو مجموعة من النشاطات يقوم بها أفراد و مؤسسات خارج نطاق القوانين و مراقبة الدولة . و إحتكار للفئات الأكثر تأهلا لسوق العمل بحيث أخذ العمل بحيث أخذ العمل غير الرسمي ملجأ للضعفاء و حل ظرفي للتصدي لظاهرة الفقر و البطالة .

و عموما شهدت النشاطات غير الرسمية (السلع و الخدمات للعائلات) تطورا مذهلا من بداية 1990 و بلغ مستويات خطيرة قد يهدد مصداقية الدولة و ليس فحسب تلك الأسواق خارج القانون التي قدرت بـ 700 سوق و إنما للتحايل الضريبي و تفاقم عدد التجار و المستوردين الذين وصل عددهم إلى أكثر من 20 ألف يمارسون نشاطهم خارج القانون .

و من بين 7500 مؤسسة صغيرة و متوسطة هناك نسب كبيرة من العمال غير مؤمنين و 30% من رقم الأعمال يفلت من مصلحة الضرائب و لكن يرجع تطور النشاط غير رسمي إلى الأسباب التالية :

. درجة عدم التأكد في بيئة الأعمال و كثرة الأعباء .

. أهمية محصلة للضغوط الإجتماعية (كالفقر و البطالة) كما أن القطاع غير رسمي هو المكان لول تجربة ميدانية للشباب تركوا المدارس مبكرا و يصيب في السنوات الأخيرة الجامعيين و حتى الإطارات .

. تدهور المستوى المعيشي لقطاع العائلات بعد تخلي الدولة عن دعم المواد الإستهلاكية الأساسية و إنخفاض الأجور الحقيقية و بالتالي يسعى الأفراد للبحث عن نشاطات ثانوية للحصول على دخل إضافي لتغطية المصاريف الأساسية .

. بيروقراطية القطاع الإداري و التحايل الضريبي .(سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص 130.)

ثانيا: البيئة الإستثمارية في الجزائر

إن وجود سوق منظم و فعال هو أهم محددات الإستثمار ، و يساهم في إزدهار و تطور المشاريع ، فجعل المؤسسات تخضع للتبعية بحيث تعتمد المؤسسات في نشاطاتها على وسائل و معدات مستوردة من الخارج (معدات ، قطع غيار...) و قد تتعدى إلى حقوق التجارة و مهندسين و خبراء دوليين .

إن التبعية و الخضوع إلى الخارج لا تتوقف إلى هذا الحد ، بل يتوقف إستمرار المؤسسات من الخارج للحصول على المواد و المنتجات الوسيطة . كما أن ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث الطابع و الديناميكية ، خفض القدرة التنموية لها و نعني إيجاد سبيل لتحسين مكانتها في السوق و نذكر مثلا أن المقاومة الباطنية أهم الميادين التي تتعامل فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المؤسسات الكبرى .

و لكن الوضعية سيئة لهيكل الإنتاج في الجزائر يتطلب ضرورة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن المشكلة هي عدم وجود قطاع المؤسسات الكبرى الصناعية المؤهلة لإحداث نوع من الديناميكية و الحركية . إلى جانب الصعوبات المالية التي تتعرض إليها هذه الأخيرة فنجد أنها تتطلب بحد ذاتها التأهيل في طرق التسيير و التجهيز و الآلات .

و بهذا المنطق يراهن بعض الأخصائيين الإقتصاديين على الشراكة كحل أمثل لتوسيع نطاق المقاومة من جهة و سبيل وحيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيجاد فرص جديدة في الإستثمار ، كما قد تعمل على تشجيع ظهور مؤسسات أخرى في فروع غير معتادة من جهة أخرى .

- **صعوبات الحصول على عقار :**

يعتبر الحصول على عقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الإستثمار الإنتاجي و قد يتضح عدم الإستقرار و تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي عرفت توزيعا غير مدروس .(عبد الرحمن بن عنتر 2002 ، ص 162.)

فكان منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يتوقف في كل منطقة من البلاد للجنات خاصة تسهر عللى تسهيل حصول المستثمرين على عقارات ، و فب الغالب نجد المناطق لا تحتوي على بنايات مصانع ، و إنما على منازل خواص أو نشاطات أخرى رغم الحاجة الماسة للعديد من المستثمرين للحصول على عقار بغية إنشاء و توسيع نشاطاتهم .

فالحصول على العقار الصناعي يواجه عدة مشاكل تتمثل أساس في :

. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة .

. نقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار ، هيئات تخصيص العقار و أيضا أمام مسيري العقار .

. تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة دون خضوع هذه الأراضي للتهيئة (كهرباء ، ماء) و وجود نزاع حول الملكية .

. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط .

. الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية إضافة إلى طرق و إجراءات عقد الصفقات و تحقيقها .

. تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقود و التصريحات الواجبة التحضير (علي همال ، فطيمة حفيظ ، تلمسان 2003.)

- **الصعوبات الجبائية :**

يعد النظام الجبائي من أهم الآليات التي تحفز الإستثمار و يعتبر من أدوات السياسة الإقتصادية الموجهة لتطوير الأعمال ، فهو لا يتعلق بآليات معمول بها لإقتطاع الرسوم و الضرائب على المؤسسات في مختلف أحجامها و مراحل عملها فقط ، و إنما له أهمية في مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تبني سياسة تمويلية و تشجيع إندماج المؤسسات فيها بينها لتطوير العلاقات و تبني أفكار الإبداع . (كساب علي ، 2003 ، ص 08)

و يشكل هذا النظام في الجزائر عبئا إضافيا للمؤسسات صغيرة الحجم إذ أنه لا يراعي عمل المؤسسة بمختلف أنواعها و مراحل نموها و بالتالي الضغط الجبائي له عواقب وخيمة على السير الحسن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي :

. تتوقف عدة مؤسسات إنتاجية نهائيا أو تتحول إلى القطاع غير الرسمي.

. تحديد نشاط المؤسسة و قدرتها على التمويل الذاتي .

. تحويل رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة .

- **البيئة المعلوماتية :**

يعاني الإقتصاد الوطني من حدة نقص المعلومات ، هذا ما خفض من الفرص و الخيارات الإستثمارية المرتبطة بالمعلومات خصوصا للمؤسسات المصغرة و الصغيرة التي لا تحصل المعلومة أو لا تستطيع تحليلها بالقدر الكافي و هذا غياب للمعلومات يؤدي بالجهات الوصية لعدم التنسيق بيها و بين المؤسسة .

فبضل المعلومات يتم تجسيد فرص الإستثمار و تحديد فعالية السوق على المستوى المحلي أو الوطني و حتى الدولي . فليس بإمكان المستثمر الحصول على المعلومات بسهولة لعدم وجودها أو صعوبة الحصول عليها .

ثالثا: معوقات التنمية و الترقية

❖ **عدم حماية المنتوج الوطني :**

من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة و بيعها محليا بأسعار أقل من مثيلتها المحلية متذرعين في ذلك بحرية الإقتصادية و شروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لإستيفاء شروط الجأت ، رغم أن هذه الأخيرة تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية . **المصدر** : سعدان شباكي ، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجمع الأغواط ، الملتقى الوطني الأول : حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط الجزائر ، 9.8 أفريل 2002 ، ص1 .

❖ **ضعف التحفيزات الضريبية و الجمركية :**

أ. التحفيزات الضريبية :

تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في توطين و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها في الإقتصاد الجزائري تتحمل أعباء ضريبية لا تساعد بأي حال من الأحوال على تطوير إنتاجها ، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي .

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة من خلال كل من ANSEJ و APSI التي حققتها كل منهما ، خاصة وكالة دعم و ترقية الإستثمار ، مثلا من بين 6734 ملف إستثمار قدرت قيمتها الإجمالية ب 810 مليار دج ، تقدمو إلى الوكالة الأخيرة بين عام 1997.1995 ، تم قبول 2500 ملف لكنه لم ينفذ منها سوى 180 مشروع فقط .(سعدان الشباكي ، ص4)

ب . التعريفة الجمركية :

تتميز الأحكام الجمركية في بلادنا بتعددها و كثرتها ، لذلك يجب تبسيطها و جعلها أكثر وضوحا أمام المتعاملين الإقتصاديين .(سعدان الشباكي ، ص5).

❖ **المشاكل المتعلقة بالإنفتاح التجاري :**

إن السياسات التحرير التجاري للإقتصاد الوطني ، التي ترافقت مع سياسات تكييف هيكلي للإنتقال من إقتصاد مسير إداريا في إطار المذهبية الليبرالية الجديدة قد أدى إلى نمو أليات التوسيع و أشكال الفساد التي إنعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة و العامة بحيث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية و الإقتصادية غير الأساسية مما أثر بشكل خطير على نمو و تطوير المنظومة الإنتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للإقتصاد الجزائري و تنمي أشكال الشراكة الإستثمارية الإنتاجية مع المتعاملين الأجانب .

المبحث الثالث : إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1-تعريف التأهيل : مصطلح التأهيل يعد وليد التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار وسائل دعم إندماج البرتغال للإتحاد الأوربي إذ يهدف إلى التسريع من عملية عصرنة الإقتصاد البرتغالي من خلال تقوية قواعد التكوين المهني و التحكم في التمويل و الإستثمارات الإنتاجية للمؤسسات و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بنجاحها ألفتت إهتمام العديد من الدول النامية و منها الجزائر . (سمير عمير ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، أفريل 2006).

هناك عدة تعاريف لمصطلح التأهيل تختلف في صياغتها إلا أنها متفقة جميعها على أن التأهيل هو تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسة ، فالإقتصادي "دوجلاس نورث" يعرف التأهيل بأنه :"عملية معقدة و تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام و الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة ، و هو ما يتطلب تغير في الأفكار و السياسات و القوانين و المفاهيم و الإجراءات و على الدولة ان تضع خطة متوازنة و واضحة و صريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج "

(عليواش أمين عبد القادر ، 2007، ص 85).

كما عرفته ONUDI على أنه عبارة عن مجموعة برامج موضوعة خصيصا للدول النامية و التي هي في مرحلة انتقال لغرض تسهيل اندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد و زيادة القدرة على التكيف مع المتغيرات ، و بعدها طورت مفهومه خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المستمرة و التي تهدف إلى تحضير المؤسسة و كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر (Bouhaba, 8-9/12/2012 , p 3)

2-أهداف التأهيل : تتمثل أهداف برامج التأهيل في أهداف عامة لها و أهداف خاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :

-و يمكن تلخيص الأهداف العامة فيما يلي :

- تقوية هياكل الدعم.

- التمكين لتطوير تنافسية المؤسسات .
- تطوير التجهيزات .
- تطوير نظام التنظيم و التسيير و تطوير أنظمة الإنتاج .
- تكوين العمال و المسيرين و الإداريين بالطرق الحديثة .
- مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة ، و العمل بمعايير الجودة العالمية مثل "إيزو".
- ترقية وظيفة التسويق و حث المؤسسات على إستخدام مخططات التسويق ، و البحث عن أسواق جديدة .

أما الأهداف الخاصة ببرامج التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :

- جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني و في الأسواق .
- جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر و الجودة .
- خلق مناصب شغل جديدة و دائمة .
- تطوير الصادرات خارج المحروقات .
- التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- التقليل من حدة الإقتصاد غير الرسمي .
- وضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توفير منظومة ملعومات معتمدة لتتبع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة و الإقتصاد الوطني .

و في هذا المضمار نرى بأن هدف برنامج تأهيل المؤسسات لا يتعلق بجانب الإدارة أو تسيير للموارد و الأسواق و التشغيل ، و إنما يخص مجموع الهيئات المؤسسات الإدارية و المتعاملة مع المؤسسة الإقتصادية .

(عبد الحق بوعتروس و محمد دهان ،21.22 نوفمبر 2006).

3. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

إن متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تنقسم إلى قسمين حسب المستويين الكلي و الجزئي كالأتي :

أ. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على المستوى الكلي :

تتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بيئة أو وسط دقيق ، و لا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق ، و الملاحظ أن المحيط المفترض أن تنشأ به و تنمو فيه هذه المؤسسات مازال يعاني من إختلافات صعبة على جميع المستويات في الجزائر ، لذلك يجب :

- **ترقية المحيط الإداري** :إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات و تذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط و حل المشاكل التي تواجهها بالسرعة و الكفاءة المطلوبتين (بلخباط ، أفريل 2006 ، ص 738)
- **تدعيم البيئة التحتية** : إن تدعيم البيئة التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يؤدي إلى تخفيض التكاليف و تحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة .
- **تطوير المنظومة المصرفية** : إن مسألة التمويل تبقى دوما في إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بإعتبار أن نمو اي إقتصاد يتوقف على إمكانية تمويله ، و لهذا وجب العمل على تطوير المنظومة المصرفية مع تشجيع قيام بنوك و مؤسسات مالية خاصة .
- **لإقامة نظام معلومات فعال و مصادق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود المؤسسات بالمعلومات السليمة في المكان و الزمان المناسبين .
- **الرعاية و الإحتضان** : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من نقص الخبرات في النشاط الحر و في مجال التسيير و إستعمال التكنولوجيا ، لذا فهي تحتاج إلى الرعاية و الإهتمام من قبل السلطات العمومية .
- **تأهيل المحيط الجبائي** : لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي من خلال (ذهبية ، 14.13 نوفمبر 2006 ، ص 5.4) :

. إجراء تخفيضات أو إعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. وضع نظام ضريبي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتماشى و طبيعة النشاط الذي تقوم به ، و حسب مناطق النشاط التي هي أكثر حاجة للتنمية .

- **تأهيل النظام الجمركي** : وجب تكييف نظام جمركي فعال يتلائم مع هذا المقام من خلال (ذهبية ، 14.13 نوفمبر 2006 ، ص 6.5) :

. عصرنة إدارة الجمارك بإعادة النظر في الإجراءات الجمركية و جعلها أكثر تكيفا و تماشيا مع قواعد الشراكة .

. التقليل من تكاليف الإدارة الجمركية و تسهيل إجراءات دخول و خروج السلع و عمليات نقل البضائع من أماكن الإستيراد و إخراجها من الموانئ و المطارات ، و تقليص متوسط مدة الجمركة .

- **تأهيل المحيط القانوني :** تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، خاصة و أن معظمها تعيش مراحل حياتها الأولى إلى حضانة قانونية تشريعية خاصة بها ، تضمن حقوقها و تؤمن المناخ المناسب الذي يشجعها على توسيع فرص الإستثمار .

ب . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على المستوى الجزئي :

إن المتطلب الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هو تقبل فكرة التغيير ، و تتمثل سياسة التغيير و التجديد الواجب تطبيقها على جميع المستويات في الأتي :

- **التجديد على مستوى وظيفة الموارد البشرية :** لا يمكن الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إقتصاد المعرفة دون التركيز على تأهيل العنصر البشري ، و ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اليوم هو ضعف مستويات الكفاءة و تكوين العنصر البشري فيهما ، و إعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة و غير خبيرة ، (عنتر ، واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة ، 2002 ، ص 163) ، لذا اصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية العمل على (نصيرة ، أفريل 2006 ، ص 1050) :

. إجراء دورات تكوينية و رسكلة الموظفين لإكتساب التقنيات الحديثة .

. القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات .

. الإحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للإستفادة من الخبرات و المعارف .

. تكريس ثقافة الإتصال و التواصل بين أفرادها و بعث روح التبادل الحر للمعلومات ، المعارف و الكفاءات .

- **التجديد على مستوى وظيفة الإنتاج :** وجب مايلي :

. الإختيار الجيد لمصادر التموين من خلال المفاضلة بين الموردين .

. إعادة النظر في تقنيات ووسائل الإنتاج .

. الإهتمام بتركيبة المنتوج و العمل على جعله متميز في إطار السعي إلى إكتساب شهادة المطابقة مع معايير الدولية (ISO) و تبنى نظم الجودة الشاملة .

- **التجديد على مستوى وظيفة البحث و التطوير** : في هذا الإطار لابد من وضع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة مخصصات للبحث و التطوير من إجمالي ميزانيتها .
- **التجديد على مستوى الوظيفة التسويقية** : و ذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع معطيات الظروف الراهنة من خلال (ذهبية ، 14.13 نوفمبر 2006 ، ص 16) :

. إعادة النظر في سياسة التسعير .

. الإهتمام بسياستي التوزيع و الترويج بالمنتجات .

. العمل على تنشيط المبيعات في الأسواق المحلية و الخارجية .

❖ **برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية :**

إن برنامج التأهيل المؤسسات الصناعية جاء في تطلعات الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الوطنية حتى تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها لمنافسة المؤسسات الأجنبية بعد الإنفتاح الإقتصادي و فتح أبواب التجارة الحرة ، و يتضمن هذا البرنامج عدة أهداف عللى المستويات الثلاث الكلي و القطاعي و الجزئي ، ويتم تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف هيئات تعمل على السير الحسن لبرنامج كما سيأتي فيما يلي :

1. مضمون و أهداف البرنامج :

كانت أول إنطلاقة لتأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية ، حيث قدمت مساعدات مالية مقدرة ب 1.000.269 دولار ، و يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل و الذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة لترقية التنافسية الصناعية و ذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و تهيئة محيطها بتكيف جميع مكوناته ، و يقدر المبلغ المخصص بتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج .

و ترمي عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية إلى تحقيق جملة من النقاط على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات مختلفة " كلية ، جزئية و قطاعية " ذلك لأن المؤسسة في ظل الإقتصاد التنافسي ، يصبح هدفها إقتصادي و مالي في آن واحد ، محليا و دوليا ، و بهذا تتعدد الأهداف و الوسائل لتحقيق ذلك .

و فيما يلي أهم الأهداف الخاصة ببرنامج التأهيل المؤسسات على المستويات الثلاث ، الكلي و القطاعي و الجزئي أي على مستوى المؤسسات الإقتصادية و التي حددت من خلال التشخيص لوضعية القطاع الصناعي الجزائري من قبل الوزارة المكلفة ، بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "onudi".

الشكل رقم 2 : يبين أهداف برنامج التأهيل :

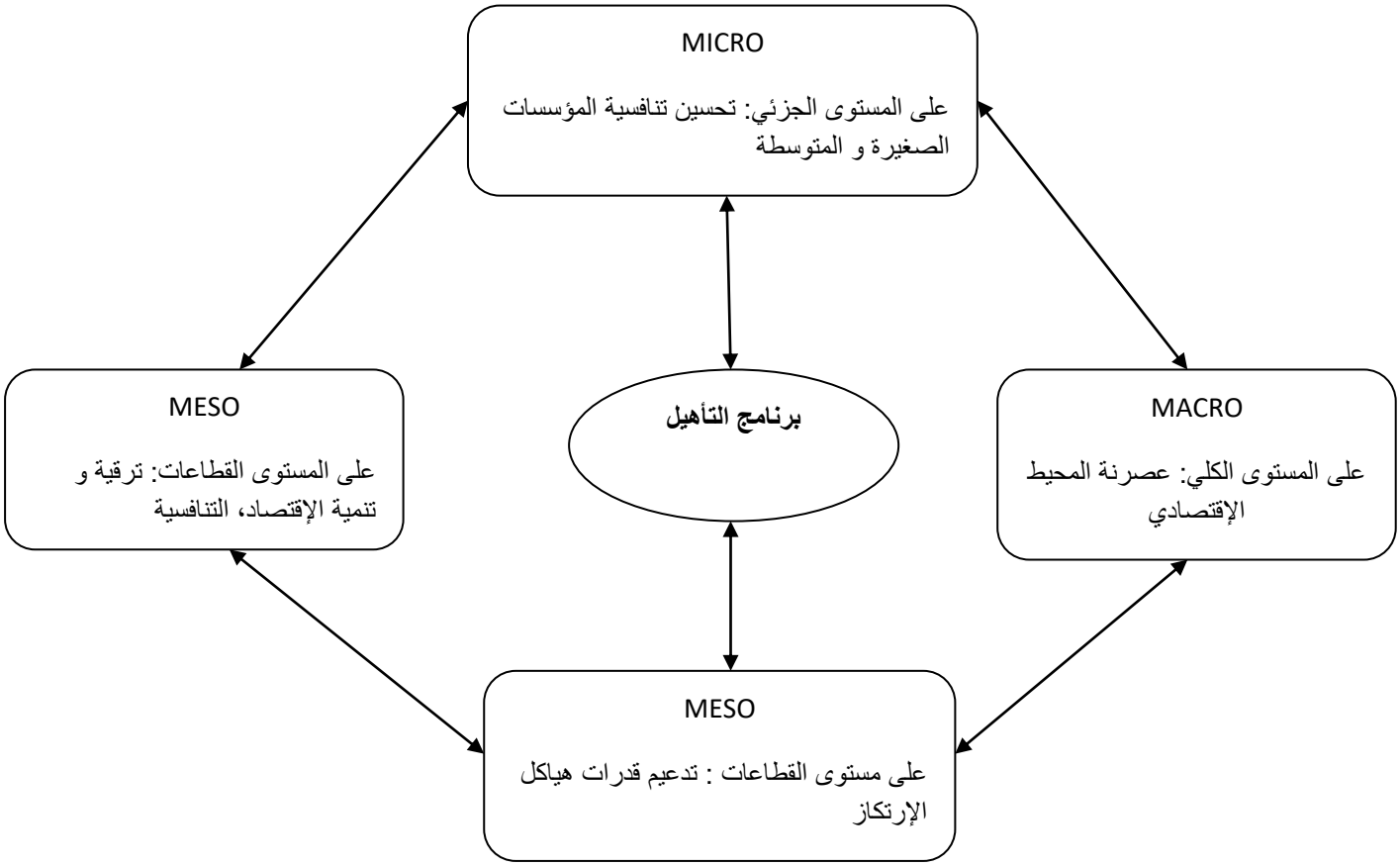

Source : fonds de promotion de la compétivité industrielle

2إجراءات تأهيل المؤسسات الإقتصادية :

إن إجراءات تأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، و هذا الصندوق يضع حيز التنفيذ تسهيلين إضافيين يشملان تكاليف مايلي :

-الدراسة العامة أو المخففة :

المؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة و 80% الباقية التي من المفروض أن تعوضها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع مباشرة لمكتب الدراسات .

-الإستثمارات المادية و الغير المادية :

لتسريع وتيرة عمل برنامج التأهيل ، تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته 30 % من إجمالي المساعدات المقبولة ، مباشرة بعد إمضاء إتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية .

2. تنفيذ برنامج التأهيل : يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة إستعمالها ، فهذه المساعدات معدة و موضحة في قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية ، و هي موضوع الإتفاق الممضي بين الوزارة و المؤسسة ، و تنفذ على مرحلتين:

. حصول المؤسسة على تسبيق بقيمة 30 % من إجمالي المساعدات بعد الإمضاء على الإتفاق ، و تقديم المؤسسة حينها إثباتا بنكيا على تلقيها الأموال إلى الوزارة .

. منح المساعدات عن طريق سداد الفواتير الخدمات و الأجهزة التي تتحصل عليها المؤسسة.

❖ **البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

أفردت الجزائر برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث يشمل المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا التي لم تستفيد من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية ، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أسباب و كما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي و الجزئي، و يتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك و خاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما سنتناوله في الأتي :

1. مضمون البرنامج :

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا ، و تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003 ، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004 ، و هذا البرنامج يغطي 6 سنوات و بدأ تنفيذه في سنة 2006 و يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب : 6 مليار دج . (عليواش أمين عبد القادر،2007 ،ص 109).

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية .

- **أسباب تطبيق البرنامج** :هناك بعض الأسباب وراء تخصيص برنامج خاص لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها .

. برنامج التأهيل السابق لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمثل 97 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي أن جزء كبير منها غير معني ببرامج التأهيل المطبقة سابقا .

. و كما يعلم الجميع أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني و هو في تطور سريع في الأونة الأخيرة لذا يجب الإهتمام بهذه المؤسسات و تأهيلها .

. إن الإنفتاح الإقتصادي للجزائر يفرض على هذا النوع من المؤسسات بالأخص الإرتقاء بمستواها التكنولوجي و الإداري و هذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها .

(عليواش أمين عبد القادر ، مرجع سابق ،ص 109).

- **أهداف البرنامج** : لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهداف عامة و خاصة كما يلي :

. أهداف عامة : يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات و حركة السلع و الخدمات بين الإتحاد الأوربي و الجزائر ، و ذلك يجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق ، و كذا تحسين تنافسيتها على مستوى الظاسعار و الجودة و الإبداع .

. أهداف خاصة : منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين و تطوير قدرتها التنافسية .

2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2007 . 2010 :

يتمثل البرنامج في مجموعة من الإجراءات الدعم المباشر للمؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف

المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية.الخ...

ب- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهداف البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصتها في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي وذلك عن طريق (بادة، 2007):

. إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.

. تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).

. إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات.

الوصول الى مؤسسة صغيرة أو متوسطة تكون قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.

تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع من خلال اعتماد أحدث الطرق غي مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالجودة.

ج- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2010-2007

لقد قامت الوكالة إلى غاية أكتوبر 2014 باستقبال 4023 ملف انخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إبرام 900 اتفاقية بينها وبين المؤسسات المقبولة،بالاضافة الى استقبال 507 تقرير التشخيص من مكاتب الدراسات. وتم قبول 486 تقرير اي بنسبة 73.57%.

2.3.2 البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ENDPME

في إطار اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية استفادت الجزائر من مساعدات مالية اقرها الاتحادالأوروبي في برنامج ميدا حيث خصص منها جزء لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وفي هذا السياق قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذبرنامجين EDPME1، EDPME2.

أ- التعريف بالبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل هذا الاتفاق في برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية،الهدف منه هو تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ، الهدف منه هو تحسين و تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر .

ب-نتائج البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةEDPME1 :

يمكن تلخيص حصيلة البرنامج إلى غاية مارس 2007 كما يلي : (إدريس ، 2012 2013. ، ص 232.23):

بالنسبة إلى الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد تقدم 716 ملف للإنضمام لبرنامج التأهيل تم قبول 442 مؤسسة لتوفرها على الشروط اللازمة و تم التخلي عن 256 مؤسسة عن البرنامج وذلك بعد المرحلة الاولى من التشخيص، أما 18 مؤسسة فقد تم التخلي عنها بعد المرحلة الثانية من البرنامج، هذا من جانب ومن جانب أخر فقد تم تقديم التسهيلات من أجل عملية تمويل هذه المؤسسات ب 4 مؤسسات مالية و كذا 5 بنوك وكانت أهم التدخلات في هذا المحور كما يلي:

- 56 تدخل للتأهيل.
- 119 دراسة تقنية، اقتصادية ومالية.
- 66 ملف تحت مسؤولية صندوق الضمان.

أما فيما يخص الدعم المباشر لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خصص 4 وزارات وهيئات عمومية و11 جمعية مهنية و تم تخصيص 298 تدخل لتكوين اطارات ومدراء المديريات الولائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورؤساء الاقسام وكذا مشاركة 3550 إطار في مختلف الملتقيات.

- **حصيلة البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةEDPME2 :**

تم القيام بمرافقة هذه المؤسسات في عملية التأهيل وأهم العمليات التي تم إنجازها نوجزها كما يلي (إدريس ، 2012 2013. ، ص 233):

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تقدم أكثر من 200 مؤسسة حيث تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
- إطلاق مناقصة ب 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يخص الدعم المؤسساتي وهيئات الدعم وكذا دعم الجودة فقد تم اطلاق برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية وكذا إستراتيجية تطوير المناولة و برنامج استراتيجية الجزائر الإليكترونية وأليات التمويل وصناديق الضمان ودعم هيئات مهنية، بالإضافة إلى إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة

الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة والقانونية، اضافة إلى إعداد اجراءات اختيار هيئات المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد 17025" –17020 ISO ISO " وكذا إعداد قائمة أولية تضم 112هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج و إعداد سوق الخدمات ب 7 مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 . 2014

في إطار المخطط الخماسي 2014–2010 فقد انطلق البرنامج في جانفي 2011 وذلك كبرنامج مكمل للنقائص الموجودة في البرنامج الأول (2007–2010) .إن الهدف الاساسي لهدا البرنامج هو دعم 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بغرض تمكينها من تحسين قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق المحلية والاسواق الخارجية من خلال(ANDPME, 2017) :

- الارتقاء بالقدرات الادارية والتنظيمية.
- الارتقاء بالمهارات في ادراة المعرفة والابتكار.
- ترقية الجودة.
- تطوير الموارد البشرية.
- دعم الاستثمارات المادية في الانتاج.

ب. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 . 2014 :

اعتبارا من 20 جويلية 2017 فإنه تم استقبال 5071 ملف للمؤسسات التي تريد الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014–2010 وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح تطور توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة وحسب السنة:

الجدول 06 :

توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة و السنة

الملحقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر	276	213	305	173	126	45	41	1179
عنابة	448	217	239	151	99	59	30	1243
غرداية	39	13	56	32	61	63	5	269
وهران	208	132	119	71	54	34	15	633
سطيف	377	349	491	276	140	63	51	1747
المجموع	**1348**	**924**	**1210**	**703**	**480**	**264**	**142**	**5071**

المصدر: من وثائق وزارة الصناعة و المناجم

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الملفات المقدمة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد بلغ 5071 ملف إبتداءا من سنة 2011 إلى غاية 2017 حيث انه تتميز ملحقة سطيف الجهوية ب 1243 ملف في حين كانت ملحقة الجزائر العاصمة بـ 1179 ملف مقدم للإستفادة من التأهيل ، و لكن ما تم ملاحظته إن عدد هذه الملفات المقدمة متراجع نسبيا في سنة 2012 مقارنة بـ 2011 في حين نلاحظ ارتفاع محسوسا في سنة 2013 ليتراجع بعدها في سنة 2014 من 1210ملف الى703 ليستمر في التراجع الى غاية 2017. أما الجدول الموالي يوضح توزيع التقارير التشخيصية الواردة وفقا لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في الإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2010.2014 .

الجدول 07 :

توزيع التقارير التشخيصية الواردة وفقا لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التصنيف	عدد التقارير	النسبة %
المؤسسات المصغرة	135	14.87
المؤسسات الصغيرة	539	59.36
المؤسسات المتوسطة	234	25.77
الإجمالي	908	100

المصدر: وثائق داخلية من وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد ملفات المؤسسات الراغبة في الإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014.2010 في مرحلة الدراسة التشخيصية وصل الى 908 تقرير حيث تم معالجة 539 تقرير لمؤسسة صغيرة أي بنسبة 59.36% وهي أكبر نسبة بالنسبة لباقي المؤسسات ، في حين أن المؤسسات المتوسطة تمت معالجة 234 تقرير عن الدراسة التشخيصية بنسبة 25.77% . وحسب ما أدلى به الأمين العالم للوكالة ANDPME فانه ومن أصل 781 مؤسسة مستفيد تم رفض 134 ملف ، ومن أصل 647 مؤسسة تبين أنه قد بلغ عدد المؤسسات التي أنهت جميع اجراءات برنامج التأهيل هو 25 مؤسسة.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني

يمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال عدة مؤشرات تبين الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إقتصاديا و إجتماعيا .

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

يمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات على النحو التالي في الجدول الموالي :

الجدول رقم 08 : تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في PIB في القطاعات المختلفة :

الوحدة مليار دج .

العام / القطاع	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الناتج الوطني الخام العمومي	598.65	21.8	651	21.6	704.05	20.5	749.86	19.2	686.59	20
الناتج الوطني الخام الخاص	2146.7	78.2	2364.5	78.4	2740	79.5	3153.7	80.8	3551.33	80
PIB Total	**2745.35**	**100**	**3015.5**	**100**	**3444.05**	**100**	**3903.5**	**100**	**4237.92**	**100**

Sourc : www.pmeat-dz.org.

ثانيا : مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في كتلة الاجور :

من خلال القيمة المضافة المسجلة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتبين لنا جليا زيادة في كتلة الاجور ، و بلغت الأرقام المسجلة نموا صافيا لكتلة الاجور في هذا القطاع بالنسبة لكتلة الاجمالية الأجور حيث كانت سنة 1989 تمثل نسبة 22.4 % لتصل في 2001 إلى نسبة تقدر بـ47.9 % لتصل في سنة 2004 إلى 54.8% لتصل في السداسي الاول من سنة 2009 إلى 61.7% . (وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية، بيان رقم 08، 2005ص17. بيان رقم14 ، 2009ص 21).

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل :

إن الحديث عن المساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل قد يقودنا إلى الحديث عن تطور تعدادها و لذا يتم التطرق إلى :

1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة لقطاع الخاص :

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS عند نهاية السداسي الاول سنة 2009 حوالي 408155 مؤسسة تشغل ما يقارب 1274465 أجير مضاف إليهم رؤساء المؤسسات المصرح بهم لدى الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) كما يقدر النمو السنوي للمؤسسة خلال سنة 2009 موزعة كما يلي :

17163 إنشاء

4698 شطب

1634 إعادة إنشاء

الجدول 09 : عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	عدد المؤسسات السداسي الأول	%	مناصب الشغل المصرح بها 2009	السداسي الأول 2009	%
أشخاص معنوية	335486	58.77	الأجراء	866310	52.51
أشخاص طبيعية	72669	12.73	أرباب(*) المؤسسات	408155	24.74
المجموع	**408155**		**المجموع**	**1274465**	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ص 26

(*) يمثل هذا العدد مجموع أرباب المؤسسات الخاصة (للأشخاص المعنوية) و أرباب المؤسسات الخاصة للأعمال الحرة (335486+72669).

الجدول 10 : حركية المؤسسات خلال السداسي الاول من السنة 2009

الجهات	**م ص م الخاصة عام 2008**	حركية السداسي الاول لسنة 2009				**م ص م الخاصية السداسي الأول لسنة 2009**
		انشاء	الشطب	إعادة ا إنشاء	التطور	
الشمال	193483	10086	4243	883	6726	200209
الهضاب العليا	96354	5229	359	590	5460	101814
الجنوب	25033	1484	57	124	1551	26584
الجنوب الكبير	6517	364	39	37	362	6879
المجموع	**321387**	**17163**	**4698**	**1634**	**14099**	**335486**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ص 36

الشكل 03: توزيع المؤسسات حسب الجهات

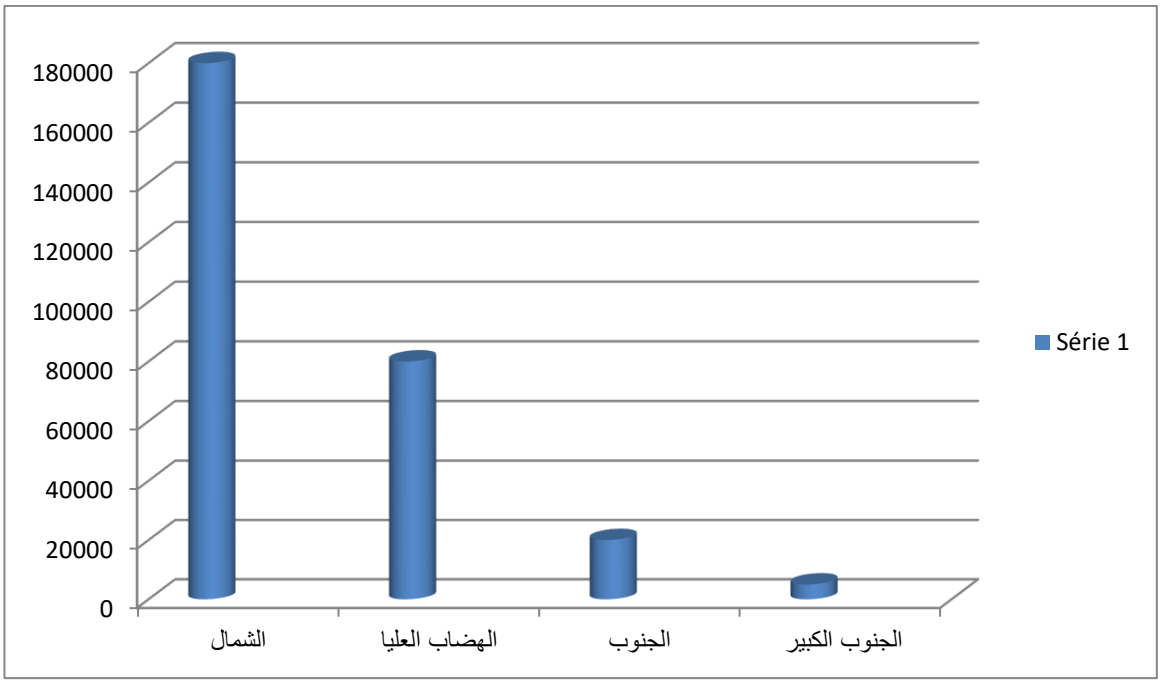

المصدر : من إعداد الطلبة

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام

بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في 2009/06/30 من 637 مؤسسة الى 598 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإنخفاض 39 مؤسسة تشغل في مجموعها 51149 أجير ويرجع ذلك إلى عملية إعادة هيكلة هذه المؤسسات من جهة كما ساهمت عملية الخوصصة في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تغير طبيعة الملكية .

3-نشطات الصناعة التقليدية (الحرفيون):

بلغ تعداد الحرفيين حسب تصريحات غرفة الصناعة التقليدية والحرف 162085 حرفيين ، هذا النمو الملحوظ يمثل زيادة قدرها 40232 من السداسي الأول لسنة 2008 حتى السداسي الأول من سنة 2009 تشغل حوالي 324170 أجير يتوزعون حسب طبيعة النشاط كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول11 : توزيع عدد الحرفيين حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	السداسي الأول لسنة 2009
الصناعة التقليدية الفنية	24313
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	43763
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	94009
المجموع	162085

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ص 17

كما تلاحظ حركية الحرفيين الفرديين خلال السداسي الأول لسنة 2009:

المسجلون :10065.

المشطبون :2611.

الزيادة :7454.

الجدول 12 : يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عددالمؤسسات 2008	عدد المؤسسات 2009	التطور	%
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية(المؤسسات)	309578	335486	25908	8.36
	اشخاص طبيعة (المهن الحرة)	/	72669	/	/
المؤسسات العمومية		637	598	39-	6.12-
النشطات التقليدية		121853	162085	40232	33
المجموع		**432068**	**570838**	**138770**	**32.11**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ص.17

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحصيلة الضريبية:

لقد ساهم قطاع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحصيل الضريبي وهذا بالرغم من الطابع السلبي المرتبط بالسوق الموازية حيث قطرت الحصيلة الضربية خارج قطاع المحروقات خلال سنة 1989 ب42.8% من اجمالي الحصيلة الضربية ، وفي سنة2001 قدرت الحصيلة الضربية ب70.7% مما يبين مساهمتها الإجابية في خزينة الدولة.

وفي هذا الأساس كشف السيد جمال ولد عباس وزير التشغيل والتضامن الإجتماعي بتاريخ :2008/03/24 أن الحكومة الجزائرية أصدرت تدابير جديدة لتخفيض الضرائب بنسبة 25%على مدى سنوات الثلاث القادمة (2010/2009/2008) على اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة للذين يصرحون بعمالهم لدا مصلحة الضرائب. (جريدة الخبر اليومية ، ليوم الأحد 2005/12/25 ص 2 .)

خامسا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية المحلية فعلى غرار خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وتدعيم الخزينة العمومية بمداخيل فهي تساهم في التنمية المحلية مما يسمح بخلق توازن جهوي ، والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية مرجع سابق ص7 ص 10) .

الجدول 13 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الجهات

الجهات	**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 2008**	**حركية السداسي الاول 2009**			**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 2009**
		إنشاء	الشطب	إعادة الشطب	التطور
الشمال	193483	10086	4243	883	6726	200209
الهضاب العليا	96354	5229	359	590	5460	101814
الجنوب	25033	1489	57	124	1551	26584
الجنوب الكبير	6517	364	39	37	362	6879
المجموع	**321387**	**17163**	**4698**	**1634**	**14099**	**335486**

المصدر: وزرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، مديرية المنظومات الاعلامية و الاحصائية ، نشرية المعلومات الإقتصادية ، بيان رقم 2009 ، ص 19

سادسا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الدولية . المصدر : (وزارة المؤسسات ص م و الصناعات التقليدية ، مرجع سابق ص44).

يظهر التعدد مساهمات المؤسسات الصغيلرة و المتوسطة في مؤشرات التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و ذلك من حيث صادراتها و وارداتها حيث سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الاول من سنة 2009 :

. إنخفاض في قيمة الميزان التجاري حيث تراجعت من 19.7 مليار دولار امريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي في سنة (السداسي الأول)2009.

و هذا راجع إلى :

. القيمة الإجمالية للصادرات هي 20.71 مليار دولار أمريكي أي إنخفاض بـ46.47**%** مقارنة مع نتائج السداسي الاول لسنة 2008

. القيمة الإجمالية للواردات هي 19.70 مليار دولار أمريكي ، أي الزيادة تقدر بـ4% مقارنة مع نتائج السداسي الاول لسنة 2008.

أ. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات:

يمثل قطاع المحروقات عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج خلال فترة السداسي الأول من عام 2009 و ذلك بنسبة تقدر بـ 97.18% من لمجموع أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ، تقدر بـ 2.82 % من القيمة الإجمالية الصادرات ، حيث تم تسجيل نقص في الصادرات بأكثر من 46 % مقرنة مع نفس الفترة من عام 2008.

للصادرات ،بقيمة 585 مليون دولار أمريكي ، كما عرفت هذه الصادرات نقصا بـ46 % مقارنة مع السداسي الأول من عام 2008.

إن أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون إجمالا من مجموعة "نصنف مصنعة" و التي تمثل نسبة 1.8 % من قيمة الصادرات و ذلك بقيمة 372 مليون دولار أمريكي ، تأتي في المرتبة الثانية مجموعة "المنتوجات الخام " بنسبة 0.46% و بقيمة تقدر بـ96 مليون دولار أمريكي تتبع بمجموعتي "الوسائل الغذائية" و "وسائل التجهيزات" و ذلك بنسبة 0.33 و 0.12% على التوالي و بقيمتي 69 و 25 مليون دولار أمريكي . و أخيرا تأتي مجموعة "وسائل الإستهلاك غير الغذائية " بنسبة 0.11%.

الجدول 14 : أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول لسنة 2009

تعيين المنتوج	السداسي الأول لسنة 2008		السداسي الأول لسنة 2009	
	القيمة	النسبة المئوية%	القيمة	النسبة المئوية %
الزيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	238.32	21.86	140.94	24.09
النشادر المنزوعة الماء	164.81	15.12	76.38	13.06
بقايا و فضلات حديد الزهر	134.79	12.37	44.68	7.64
فوسفات الكالسيوم	64.51	5.92	37.19	6.36
الهيدروجين و الغاز النادر	25.61	2.35	19.92	3.41
الزنك على شكل خام	38.98	3.58	18.41	3.15
الذهب	8.17	0.75	14.07	2.41
المياه المعدنية و الغازية	13.8	1.27	12.86	2.20
الخضر	1.21	0.11	11.83	2.02
العجائن الغذائية	4.31	0.40	9.43	1.61
المجموع الجزئي	695	63.72	385.71	65.93
المجموع	1090	100	585	100

ب . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات:

بلغت قيمة الواردات في وسائل التجهيزات نسبة 58% مقارنة بنفس الفترة مع عام 2008 ، تقدر هذه الزيادة بـ3 مليار دولار أمريكي مقارنة بنفس الفترة من عام 2008.

بينما سجل نقص ملحوظ لمجموعة الوسائل الغذائية و وسائل الإستهلاك غير الغذائية يقدر على التوالي بنسبة 20.04% و 42.89 %.

الجدول 15 : مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية .

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	السداسي الأول 2008		السداسي الأول 2009		معدل
المجموعات الإنتاجية	القيمة	%	القيمة	%	التطور %
الوسائل الغذائية	3979	21.01	3142	15.95	21.04-
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	5693	30.06	5912	30	3.83
وسائل التجهيزات	5308	28.03	8389	42.58	58.04
وسائل الإستهلاك غير الغذائية	3959	20.9	2291	11.47	42.89-
المجموع	18939	100	19704	100	4.04

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعان التقليدية ص45.

خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل نرى ان نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يتوقف على جهود معتبرة لكل المتعاملين دون إستثناء الدولة ، الملاك ، المنظمات ... الخ . و ذلك بتكثيف الجسور و تحديد الأهداف ، فالإمكانيات المالية تفوق قدرة الإستيعاب رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لأنه ليس هناك ديناميكية قوية لخلق الثروة و مناصب الشغل ، ومن هذا المنطلق يجب تهيئة محيط الإستثمار الملائم و المحيط المالي و المعلوماتي المشجع للمنظمين و البنوك معا .

و كذلك المشاكل و العراقيل تحول دون نموها كمشكل التمويل الذي يعتبر العصب الأساسي للمؤسسة بالإضافة إلى المشاكل الأخرى كالعقار الصناعي و العراقيل القانونية و البيروقراطية و الصعوبات الجبائية و الجمركية خاصة مع الإنفتاح التجاري على هذه المؤسسات و الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة و مكملة كقاطرة لتنمية في ظل العولمة بإعتبارها قادرة على التكيف مع المحيط ، كما تعرف حاليا إهتماما كبيرا في الأوساط الإقتصادية و السياسية و الدولية إذ أنها تساهم بفعالية في الإبتكار و إحلال الواردات و التجديد الدائم للصناعة و الخدمات كما أنها قادرة على توفير مناصب الشغل و جلب الثروة .

لقد تمكنا من التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصوصياتها الأساسية حيث نرى أنها موضوع يثير الكثير من الجدل و النقاش فيما يخص تعريفها و تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مساهمتها في التنمية و الإنعاش الإقتصادي حيث تساهم بشكل فعال في القيمة المضافة و التجارة الخارجية و التشغيل .

حيث جاءت دراسة موضوع تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فصلين تناولنا في الفصل الأول تعارف عدة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبات التي تعترض في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات و تناولنا أصناف و أنواع المؤسسات و دورها و أهميتها و تناولنا كذلك في الفصل الثاني إحصائيات حول تجربة الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ماهي معوقات و المشاكل و الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسات و عوامل نجاحها .

نتائج إختبار الفرضيات :

خلال تحليل الفرضيات السابقة في هذه الدراسة فقد توصلنا إلي النتائج التالية :

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في مقدمة قاطرة التنمية حيث لا يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستغني عنها وأن معظم الإنتاج العالمي آتي من خلالها، وتشغل اليد العاملة أكثر بحيث تعتمد الدول عليها لامتصاص البطالة وإعادة الدخول.
- إن كثرة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعها يدل على الأهمية البالغة التي تحظى بها من قبل كل الفئات والهيئات والدول وهذا بدوره راجع إلى تعمق الدارسين في هذا الموضوع.
- هناك سمات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتفرد بها وتكسبها قوة في مجالها لا يتسنى لغيرها ولكن في المقابل هناك بعض النقائص تجبرها على التعويض عليها من مصادر أخرى حتى لا تلغيها من السوق.

– إن كثرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد من عددها وتشعبها حتى أصبح لها تصانيف كثيرة وكل تصنيف معين ينظر إليها من زاوية معينة .

– توصلنا إلى أنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمات عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن لغيرها من المؤسسات الكبيرة أن تساهم مثلها وهذا راجع لطبيعة هذا النوع من المؤسسات.

– في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يعود كذالك لطبيعتها من جهة وإلى القائمين عليها من جهة أخرى وكذا من جهة ثالثة إلى المسؤولين عن القطاع في الدولة ، وهذا كله يضطرها إلى الوقوف أمام تحديات عديدة .

– لكل مشروع له أسباب الفشل عليه الحذر منها وعليه كذالك الأخذ بعوامل النجاح وهي كثيرة وعديدة وممكنة لكل من أراد لمؤسسته التفوق .

– تم التعرف على مفهوم التنافسية على المستويات الثلاث: المؤسسة، القطاع ، الدولة . وكذالك العلاقة التي تربط بين هذه المستويات من التنافسية، كما أن لها أهداف وأسباب جعلت المؤسسات تتنافس فيما بينها من أجل المحافظة على المكاسب وزيادة مكاسب أخرى.

– عرفنا مقاييس للتنافسية و لكل مستوى معين من التنافسية مؤشرات خاصة به ، تقاس بها المؤسسة لمعرفة مدى قدرتها التنافسية ، ويقاس بها القطاع لمعرفة مدى تماسكه ، والدولة لمعرفة مدى قو ة اقتصادها .

– من بين أهم مكونات التنافسية هي صناعة ميزة تنافسية حيث تم التعرف عليها ومحدداتها وأنواعها وخصائصها وكذالك معيار الحكم على جودة الميزة التنافسية.

– للمؤسسة الموجودة في مجال صناعتها خمس قوى تتفاعل مع بعضها من اجل التنافس على مواقع أفضل ، فمنها مؤسسات أخرى تريد الدخول للصناعة وكذالك خطر المنتجات البديلة الذي تطرحه مؤسسات أخرى ، كما أن للمشترين والموردين قوى تفاوضية تحد من قدرة المؤسسة على الصمود إن لم تتكيف مع هذه القوى المتعارضة ، و هناك مؤسسات تتزاحم في الصناعة الواحدة.

– الجزائر تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا أفردت لها وزارة خاصة بالقطاع كما أقرت لها الكثير من مراسيم وقوانين تنظمها وهيئات وبنوك تدعمها.

– تم التعرف على معنى تأهيل المؤسسات ومبادئ التأهيل في الجزائر والصعوبات التي جعلت السلطات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفكر في عملية تأهيلها .

– شرحت الدراسة آليات عديدة من التأهيل من خلالها تكون عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجحة وفي مستوى تنافس بها المؤسسات الأجنبية جراء الانفتاح التجاري وأثار العولمة الاقتصادية .

– كما أن للتأهيل متطلبات من الضروري توفرها للمؤسسات فبدونها يكون برامج التأهيل بعيد عن واقع المؤسسات.

– تم التعرف على البرامج الجزائرية للتأهيل سواء تأهيل المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرف الجهة الوصية عن القطاع .

– هناك تعاون دولي تحضي به الجزائر لتعزيز وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ولكن يبقى في مجمله محدود وغير كافي .

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة السالفة الذكر التي توصلنا إليها ضمن البحث في موضوع تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقدم التوصيات التالية:

– على الجهات المعنية في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل جاهدة من أجل الاستمرار في إصلاحات هذا القطاع وتطويره وهذا عن طريق فترات زمنية متتالية وقصيرة.

– علاج مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دفعات مختلفة التركيز من أجل المحافظة وتأهيل هذا القطاع.

– الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إنشاء معهد أكاديمي يعنى بدراسة وتدريس التنافسية لدعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالمختصين والكوادر في هذا القطاع.

– إنشاء معارض دائمة عبر مختلف جهات الوطن للتعريف بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتشجيع المنتجين والمستثمرين.

– المشاركة في المعارض الدولية بمنتوجات المؤسسات الرائدة في الجزائر وذالك بهدف التعريف بالقدورات الجزائرية ومحاولة غزو الأسواق الأجنبية .

– الاستفادة بأوسع ما يمكن من المساعدات الأجنبية التي تعنى بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

قائمة المراجع :

1. الكتب :

1 ـ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ـ إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ـ دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الأولى .2002

2 ـ سعد عبد الرسول محمد ـ الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي المكتب العلمي للنشر و التوزيع الإسكندرية 1998 .

3 ـ عبد الرحمان يسري أحمد ـ تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ـ الدار الجامعية ، الإسكندرية 1996 .

4 ـ محمد كمال خليل الحمزاوي ـ إقتصاديات الإئتمان المصرفي ـ منشأة المعارف الإسكندرية 2000 .

5 ـ نبيل جواد للعميد الركن الدكتور ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Gestion des PME) الجزائرية للكتاب الطبعة الأولى 1427هـ – 2006 م .

2 ـ رسائل الماجيستر :

1 ـ رابح خوني : ترقية أساليب و صيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، رسالة ماجيستر ، غير منشورة ، كلية الإقتصاد و علوم التسيير ، فرع إقتصاد التنمية. 2003 .

2 ـ سحنون سمير ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر " إشكالية تمويل الم.ص.م" ، حالة الجزائر، تحت إشراف بونوة شعيب . 2005/2004 .

3 ـ قويقح نادية . إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية (حالة الجزائر) ـ رسالة ماجيستر ، 2001/200 جامعة الجزائر .

4 ـ مفتاح حمزة ، نوح أحمد ، أ. بوثلجة جمال ، تمويل الم.ض.م ، 2008/2007 .

5 ـ يخلف عثمان : رسالة ماجيستر ، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية جامعة الجزائر 1995 .

3 ـ الملتقيات :

1 ـ زغيب شهرزاد عيساوي: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ـ واقع و آفاق الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية : الأغواط . الجزائر . 8 ـ 9 أفريل 2006 .

2 ـ سحنون سمير و بونوة شعيب : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر . الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 17ـ 18 أفريل 2006 .

3 ـ سعدان شباكي ، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجمع الأغواط ، الملتقى الوطني الأول : حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط الجزائر ، 8 ـ 9 أفريل 2002 .

4 ـ سعيدي وصاف ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر ، مجمع الأعمال : الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط الجزائر ، 8 ـ 9 أفريل 2002 .

5 ـ صالح صالحي : أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي (الإشكاليات و آفاق التنمية) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 18 ـ 22 يناير 2004 .

6 ـ ضحاك نجية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر. الملتقى الدولي . متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 ـ 18 أفريل 2006 . جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . الجزائر .

7 ـ علي همال ، فطيمة حفيظ ، آفاق الإستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، ندوة دولية حول الشراكة ، تلمسان 2003 .

8 ـ فريدة لرقط ، زينب بوقاعة ، كافية بوروبة ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في إقتصاديات الدول النامية و معوقات تنميتها ، تمويل مؤسسات ص و م و تطويرها في إقتصاديات المغاربة سطيف 25 ـ 28 ماي 2003 .

9 ـ كساب علي ، موقع الم.ص.م في الإصلاحات الإقتصادية ، ملتقى الإصلاحات الإقتصادية ، الجزائر ماي 2003 .

10 ـ منصور بن عمارة : المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ، 25 ـ 28 ماي 2003 .

11 ـ جمال بلخباط . (أفريل 2006). متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة . المؤتمر الدولي : متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،)صفحة 738) . الشلف .

4 ـ قوانين و المراسيم :

1 ـ المادة 4 من القانون التوجيهي الجزائري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2 ـ المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01 ـ 11.

3 ـ الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص.و.م و مهامها و تنظيمها ، العدد 13 .

5 ـ الجرائد :

ـ جريدة الخبر اليومية ، يومية جزائرية ، العدد 4586 .

6 ـ المجلات :

1 ـ محمد حميدوش : مراكز التسهيل (فضاء جديد لبعث الإستثمار و مرافقة المؤسسة) مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد : 2 مارس 2003 .

2 ـ عبد الرحمان بن عنتر ، واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد 01 ، سطيف ، الجزائر 2002 .

3 ـ نجيب العاشوري : إنشاء مجلس وطني إستشاري لترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة فضاءات ، وزارة الم.ص.م .

4 ـ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية نشرية المعلومات الإقتصادية بيان رقم 08 ، 2005 .

5 ـ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية نشرية المعلومات الإقتصادية بيان رقم 14 ، 2009 .

7 ـ حصص تلفزيونية :

1 ـ عرض السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في حصة منتدى تلفزيون عن الموقع الوزارة WWW.PMEARTZ-DZ.ORG يوم 2005/05/20 .

2 ـ لقاء وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مديري الولايات ، فندق المنار سيدي فرج الجزائر 2005/05/09 .

8 ـ المواقع الإلكترونية :

WWW.Pmert-dz.or

Michel Marchsnay et colette fourcade –Gestion de la PME/PMI-op-cit

www.arab-api.org/develop-bridge9.pdf.

Cnes (2002) : Rapoort PME.

9 ـ المراجع بالفرنسية :

1 – ACTES . Des assises nationales de la PME ; ministère de la PME et de l'artisanat , janvier 2004 .

2 – A.Bouyakoub : les PME dynamise économique et territorial , colloque international , Alger 2003 .

Bouhaba , M. (8-9/12/2012). La problématique de la mise à niveau desentreprises en algérie . cinquante ans d'expéiences de développement étatéconomique , (p .3). algérie .